أفعال العلم في القرآن الكريم
بين حذف مفعولها وتَنْزِيلها مَنْزِلَة اللازم

إعداد

د. حاتم بن عبد الرحيم بن عبد الكريم آل جلال التميمي

أستاذ مشارك - كلية القرآن والدراسات الإسلامية

جامعة القدس - فلسطين

أفعال العلم في القرآن الكريم بين حذف مفعولها وتَنْزِيلها مَنْزِلَة اللازم

د. حاتم بن عبد الرحيم بن عبد الكريم آل جلال التميمي

ملخص البحث:

هذا البحثُ يَتَطَرَّقُ إلى أفعالِ العِلْمِ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها في القرآنِ الكريمِ، وبيان كون تلك الأفعال متعدِّيَةً وَحُذِفَ مفعولُها، أو أنَّها نُزِّلَتْ مَنْزِلَةَ اللازم؛ فلا تحتاجُ إلى مفعولٍ؛ كي يكونَ الغرضُ من الكلامِ إسنادَ الفعلِ إلى الفاعلِ، دونَ التطرُّقِ إلى المفعولِ الذي وَقَعَ عليه الفعلُ. مَعَ استعراضِ أقوالِ المفسرينَ في تلكَ الأفعال، ومناقشةِ تلكَ الأقوالِ، وبيانِ الرَّاجِحِ منها. ومن نتائجِ هذا البحثِ أنَّ مِنْ أفعالِ العِلْمِ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها هي ثلاثةُ أفعالٍ مضارعةٍ فقط؛ وهي ﴿يَعْلَمُونَ﴾، و﴿نَعْلَمُونَ﴾، و﴿يَعْلَمُ﴾، وأما بقية أفعال العِلْمِ فقد صُرِّحَ بمفعولها. وأنَّ أغلبَ المواضعِ التِي اختُلفَ فيها بين المفسرين يَتَرَجَّحُ كونُها متعدِّيَةً على كونِها مُنَزَّلَةً مَنْزِلَةَ اللازم.

ABSTRACT:

This research includes collecting the verbs of "Knowing" that its object was not declared in the Holly Qoran, And to state that these verbs are transitive (Mota'di) and that it's object was deleted, or that it was treated like Intransitive verb (Lazem), so it doesn't need an object. So that the purpose of the speech is to refer the verb to the subject, without tackling the object that was affected by the act. With reviewing of the statements of the commentators in those verbs, and discussing those words, and clarifying the predominant among them.

One result of this research that the the verbs of "Knowing that its object was not declared are only three acts; "Ya'lamoon", "Ta'lamoon" an "Ya'lam". The rest of the verbs of "Knowing" has it's object declared. Most of the positions that the commentators had disagreed on would predominantly be transitive rather than being treated like intransitive.

المقدمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وأفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ على نبيِّنا محمَّدٍ الهادي الأمينِ، وعلى آله وصحبه أجمعينَ، وبعدُ....

فإنَّ اللهَ تعالى قدْ أحْكَمَ كتابَهُ الكريمَ وفَصَّلَ آياتِهِ ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، ففاقتْ بلاغةُ هذا الكتابِ بلاغةَ البلغاءِ، وأسْكَتَتْ فصاحَتُهُ أفْصَحَ الفُصَحَاءِ، فأذعنوا له وانقادوا لَمَّا ظَهَرَ لَهُمْ أنَّهُ ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٌ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. فكُلُّ كَلِمَةٍ فِيهِ، بَلْ كُلُّ حَرْفٍ، مَقَدَّرٌ بإحكامٍ. فكانَ هذا الكتابُ العظيمُ حَرِيّاً بالتَّأَمُّلِ والتَّدَبُّرِ كلمةً كلمةً، وحرفاً حرفاً، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢].

فمن رامَ الفصاحةَ بأسمى منازلها فعليه بالقرآنِ الكريمِ؛ فقد حازَ فنونَ الفصاحةِ والبلاغةِ كافةً، وَلَمْ يغادر منها شيئاً. ومِنْ بينِ الفنونِ البلاغيَّةِ التِي اشتملَ عليها «حذفُ المفاعيل»، وهي بحقٍّ بلاغةٌ ساميةٌ، وأسلوبٌ راقٍ، يأخذُ بالألبابِ، ويحيِّر العقولَ. وهو موضوعٌ دقيقٌ جدّاً، يحتاجُ إلى نظرٍ ثاقبٍ، وتدبُّرٍ عميقٍ. والكتابةُ فيه شائكةٌ، ولكنَّها شائقةٌ. ومما يزيد الكتابة في هذا الموضوع دقةً ولطافةً أنَّه يشبهُ إلى حدٍّ كبيرٍ موضوعاً آخرَ لا يقلُّ عنه فصاحةً وبلاغةً وروعةً؛ وهو تَنْزِيلُ الفِعْلِ المتعدي مَنْزِلَةَ اللازم، وفي كثيرٍ من المواضعِ يجوزُ الوجهانِ من حيْثُ الصناعةُ النَّحْوِيَّةُ، وأمَّا مِنْ حيْثُ البلاغةُ فلا بدَّ أنْ يكونَ لأحدهِمَا مزيةٌ على الآخرِ، تَجْعَلُهُ أنسبَ بالمقامِ، وَأَلْصَقَ بِالسِّيَاقِ الذي وَرَدَ فيه.

وإذا كان الأمرُ على هذه الدَّرجةِ من الدِّقَّةِ فاستقصاءُ هذا الموضوعِ لا يقومُ به كاتبٌ، ولا يفي به بحثٌ؛ بل تفنى الأعمارُ ولا يُحاط بِهذا الموضوع خُبْراً. وحسبُ المرءِ أن يُلِمَّ بطرف من أطرافه، وجزءٍ من أجزائه.

ولذا فقد وَقَعَ الاختيارُ على أفعال العِلْمِ في القرآن الكريم؛ لمعرفةِ البلاغةِ المترتبةِ على حذف مفعولها أو تَنْزِيلها مَنْزِلَة اللازم. والله الموفق.

أسباب اختيار الموضوع

أهمُّ الأسبابِ لاختيارِ هذا الموضوع هي:

١- الرغبةُ في الوقوف على الرأي الصائب في موضوع هذا البحث.

٢- الرغبةُ في ضبطِ المصطلحاتِ المتعلِّقَةِ بالقرآنِ الكريمِ وتفسيرِهِ.

٣- عدمُ وجودِ دراسةٍ مستقلةٍ في الموضوع.

أهداف الدراسة

أبرزُ الأهدافِ المتوقَّعُ تحقيقُها من خلال هذه الدراسة هي:

١- الاطلاع على أفعال العلم الواردة في القرآن الكريم التي يجوز حذف مفعولها، وتَنْزِيلُها مَنْزِلَة اللازم.

٢- بيان أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حذف المفعول من أفعال العِلْمِ، وتَنْزِيلها مَنْزِلَة اللازم.

٣- بيان الرَّاجِحِ من الوجهين في المواضعِ التِي يجوز فيها كون أفعال العلم محذوفة المفعول، وكونِها مُنَزَّلَةً مَنْزِلَة اللازم.

أَهَمِّيَّةُ الدراسة

تبرز أَهَمِّيَّةُ هذهِ الدراسةِ من خلال:

١- أَنَّهَا الأولى – بحسب علم الباحث- التِي تناولت هذا الموضوع.

٢- أَنَّ القولَ بحذفِ المفعولِ، أو تَنْزِيل الفعلِ المتعدي مَنْزِلَة اللازم، يترتَّبُ عليه اختلاف في الإعراب وفي المعنى.

٣- أنَّها تسعى إلى بيان الوجه الأصوب في المواضع التي فيها خلاف في أفعال العلم.

حدود الدراسة:

هذه الدراسةُ محدودةٌ بدراسةِ حذفِ المفعولِ أو تَنْزِيل الفعل المتعدي مَنْزِلَة اللازم، من أفعال العِلْمِ في القرآن الكريم، ولا تشملُ غيرَها من الأفعال.

الدراسات السابقة:

لم يَقِفِ البَاحِثُ عَلَى دِرَاسَةٍ أَصَّلَتْ مَوْضُوعَ حذف المفعول من أفعال العِلْمِ في القرآنِ الكريمِ، أو تَنْزِيلها مَنْزِلَة اللازم، بحسبِ المنهجِ العلميِّ.

منهجية البحث:

اتَّبَعَ الباحثُ الْمَنْهَجَ الاستقرائيَّ؛ إذْ قامَ باستقراءِ مواضعِ أفعالِ العِلْمِ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها في القرآنِ الكريمِ. وَاتَّبَعَ الباحثُ أيضاً المنهجَ الوصفيَّ؛ وذلك بِذِكْرِ أقوالِ المفسرينِ في المواضعِ المستخرجةِ، ومناقشةِ تلكَ الأقوالِ؛ لبيانِ الرَّاجِحِ منها.

وقد جاءَ هذا البحثُ في مقدمةٍ وخمسةِ مباحثَ وخاتمةٍ، وذلك عَلَى النحو الآتِي:

المقدمة: وفيها استعراضُ أدبيَّاتِ البحثِ.
المبحث الأول: مدخلٌ وتأصيلٌ.
المبحث الثاني: أَفْعَالُ العِلْمِ الْمُثْبَتَةُ الْوَاقِعَةُ فِي الْفَوَاصِلِ.
المبحث الثالث: أَفْعَالُ العِلْمِ الْمُثْبَتَةُ الْوَاقِعَةُ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ.
المبحث الرابع: أَفْعَالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ الْوَاقِعَةُ فِي الْفَوَاصِلِ.
المبحث الخامس: أَفْعَالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ الْوَاقِعَةُ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ.

الخاتمة: وفيها أهمُّ النَتَائِجِ.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

المبحث الأول: مدخلٌ وتأصيلٌ

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أهَمِّيَّةُ الحذفِ بشكلٍ عامٍّ وشروطُهُ

الحذف من خصائص العربية، وهو سِمَةٌ من سِمَات فصاحتها وبلاغتها؛ إذ كان بيانُها قائماً على الإيجاز والاختصار، ويجعله ابنُ جني من باب شجاعة العربية[١].

وعرّف الرمانِيُّ الحذفَ بقوله: إسقاطُ كلمةٍ؛ للاجتزاءِ عنها بدلالةِ غيرها من الحالِ أو فحوى الكلام[٢].

ويرى ابنُ الشجريِّ أنَّ الحذفَ من أفصح كلام العرب؛ لأن المحذوف كالمنطوق به، من حيث كان الكلام مقتضياً له، لا يكمل معناه إلا به. ويرى كذلك أنَّ حُذُوفَ القرآن كثيرةٌ عجيبةٌ[٣].

ولما كان الحذف بهذه المثابة فقد أجْمَعَ علماءُ العربية على أنه لا يُصار إليه، ولا يُسْتَحْسَنُ، إلا باجتماع شيئين:

١ - أنْ تدعوَ إليه ضرورةٌ فنيَّةٌ، مبناها على ما اختصت به العربية من الإيجاز، وطرح فضول الكلام.

٢ - أنْ يدلَّ على المحذوف دليلٌ، كما أفاد الرمانِيُّ في كلامه السابق.

وقال المبردُ[٤]: ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدلّ عليه من متقدم خبر، أو مشاهدة حال.

وقال ابن جِنِّي[٥]: قد حذفتِ العربُ الجملةَ والمفردَ والحرفَ والحركةَ، وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته.

وقال العزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ[٦]: والعربُ لا يحذفون ما لا دلالةَ عليه ولا وُصلةَ إليه؛ لأنَّ حذفَ ما لا دلالةَ عليه مُنافٍ لغرضِ وضعِ الكلامِ من الإفادةِ والإفهامِ. وفائدةُ الحذفِ تقليلُ الكلامِ، وتقريبُ معانيه إلى الأفهامِ.

وقال عبدُ القاهرِ الجرجانِيُّ عن حذف المفعول به: "وإذْ قد بدأْنا في الحذفِ بذكرِ المبتدأ، وهو حذف اسم؛ إذ لا يكون المبتدأ إلا اسمًا، فإن أُتْبعُ ذلكَ ذكْرَ المفعولِ بهِ إذا حُذِفَ خُصوصاً؛ فإنَّ الحاجَةَ إليه أمسُّ، وهو بما نحنُ بصدده أَخصُّ، واللطائفُ كأنها فيه أَكثرُ، ومما يَظْهر بسببهِ مِنَ الحُسْن والرَّوْنَقِ أَعجبُ وأَظْهَرُ"[٧].

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين حذف المفعول وتَنْزِيل الفعل المتعدي مَنْزِلَة اللازم

يشترك حذف المفعول وتَنْزِيل الفعل المتعدي مَنْزِلَة اللازم في أن المفعول غير مصرَّحٍ به في الكلام، لكنَّ بينهما فرقاً دقيقاً ينبغي التنبُّه إليه، وبخاصةٍ عند تفسير القرآن الكريم؛ فإن المعنى الذي تفيده الآية يختلف باختلاف ذينك الوجهين.

وقد أوضح علماء النحو والبلاغة متى يكون المفعول محذوفاً، ومتى يكون مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم. وتفصيل ذلك أنَّ الأغراض من الكلام مختلفةٌ متنوعةٌ، وبناءً عليها يذكر المفعول به أو يحذف، أو يُنَزَّل الفعل المتعدي مَنْزِلَة اللازم.

فإذا أراد المتكلمُ الإخبارَ بمجردِ وقوعِ الفعلِ ووجودِه، من غيرِ أن يُنْسَب إلى فاعلٍ أو مفعول، فيُجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كَوْنٍ عامٍّ؛ فيقال على سبيل المثال: "كانَ ضربٌ" أو "وَقَع ضربٌ".

وإذا كان الغرضُ إسنادَ الفعل إلى فاعله، وتعليقَه بمفعوله، فيذكران، نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [آل عمران: ١٣٠]؛ إذ لا يصحُّ هنا أن يقال: «لا تأكلوا» ويحذف المفعول؛ لأن تعليق الفعل بمفعوله مقصودٌ ولا يُسْتغنى عنه. وكذا في قوله تعالى: ﴿وَلَا

﴿نَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]؛ إذ لو حذف المفعول هنا أيضاً لما كان للكلام فائدةٌ، ولا عُلِمَ المقصودُ منه.

وإذا كان الغرضُ الإخبارَ بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، فيُنَزَّلُ الفعل المتعدي في هذه الحالة مَنْزِلَة اللازم، ولا يقدَّر له مفعولٌ؛ لأن المقدَّر كالمذكور، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، معناه: هل يَسْتَوي مَنْ له عِلْم ومَنْ لا علمَ له. وقولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [غافر: ٦٨] معناه: هو الذي منه الإحياء والإماتة. وبالجملة فمتى كان الغرض بيان حال الفاعل فحسبُ فإن الفعل لا يُعَدَّى؛ فإنّ تعديته تنقض الغرض(٨).

وإذا حُذِفَ المفعولُ لغرضٍ ما من الأغراض التي يحذف من أجلها فإنه يُقَدَّرُ؛ لأن المحذوف كالمذكور؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، تقديره: وما قلاك. بخلاف تنْزيل الفعل منْزلة اللازم؛ فإنه لا يُقَدَّرُ؛ لأن المفعول غير منويٍّ أصلاً.

المطلب الثالث: حذف المفعول في أفعال العِلْمِ بخاصَّةٍ

كانت فكرةُ البحثِ ابتداءً استعراض جميعِ الأفعالِ المتعدية في القرآن الكريم من حيْثُ حذفُ مفعولِها أو تَنْزيلها مَنْزِلَة اللازم، ولكنَّ هذا الموضوعَ طويلٌ ومتشعبٌ، ويحتاجُ إلى عددٍ من البحوث. فلم يكن بدٌّ من الاقتصارِ على جانبٍ من هذا الموضوع، وقد وقع الاختيار في هذا البحث على أفعال «العلم» لأنَّهَا من أكثرِ الأفعالِ وروداً في القرآن الكريم، وأدقِّها مِنْ حَيْثُ حذفُ مفعولها أو تَنْزيلها مَنْزِلَة اللازم، وقد اختلفَ المفسرونَ فيها اختلافاً بيِّناً، كما سيظهر من خلالِ استعراضِ أقوالِهِمْ، بل إن المفسر الواحد يقول في بعض المواضع بأحد الوجهين، ويقول في موضعٍ آخرَ شبيهٍ به بالوجه الآخر.

وقد كان لعلماءِ النحوِ والبلاغةِ كلامٌ حولَ حذفِ المفعولِ في أفعالِ العِلْمِ ونحوِهَا على وجه الخصوص، ومن ذلك ما قاله ابنُ هشامٍ من أنه يَكْثُرُ حذفُ المفعولِ بعد نفي العلم ونحوه؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] أَي: لا يعلمون أَنَّهُمْ سُفَهَاء. وكقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الْوَاقِعَة: ٨٥][٩]. وظاهرُ تقديرِ ابن هشامٍ أن المفعول محذوفٌ، وأن الفعل ليس مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم.

وذكر صاحب «مفتاح العلوم» أنَّ أكثر فواصل القرآن من نحو: ﴿يَعْلَمُونَ﴾، ﴿يَعْقِلُونَ﴾، ﴿يَفْقَهُونَ﴾، تحتمل أنْ تكونَ مُنَزَّلَةً مَنْزِلَةَ اللازم، وأن يكونَ لها مفعولٌ محذوفٌ[١٠]. وَلَمْ يقيِّده بالنفيِ كابنِ هشامٍ.

وقولُهُ: "أكثر فواصل القرآن"، شَرَحَهُ الشريفُ الجرجانِيُّ بقوله: "لأن بعض فواصله يَتَعَيَّنُ فيه القصدُ إلى الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وبعضها يَتَعَيَّنُ فيه القصدُ إلى مجرَّدِ الاختصار؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٤]، أي: مآلَ أمركم وعاقبته"[١١].

وسيظهر من خلال هذا البحث أن الحالةَ الثانيةَ صحيحةٌ، وقد أجمع المفسرون في الآية المذكورة ونحوها على أنَّ الفعلَ متعدٍّ، ومفعوله محذوفٌ اختصاراً[١٢]. وأما الحالةُ الأولى فليس الأمرُ فيها كما ذكر؛ إذ قد ذهب فريقٌ من المفسرين إلى أن الفعل متعدٍّ، ومفعوله محذوفٌ اختصاراً[١٣]. فدعوى التعيُّن التي ذكرها الشريفُ الجرجانِيُّ غير مسلَّمَةٍ.

هذا... ولم ينبِّه الشريفُ الجرجانيُّ على أمر آخر يدخل تحت قول صاحب المفتاح: "أكثر فواصل القرآن"؛ وهو أنَّ بعضَ فواصلِ القرآنِ قد صُرِّحَ فيها بالمفعول؛

وذلك كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣٩ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [الزمر: ٣٩، ٤٠]؛ فالفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هنا قد صُرِّحَ بمفعوله وهو فاصلةٌ في العدِّ الكوفيِّ، وليس فاصلةً في بقية مذاهب العدِّ(١٤).

وكذا فإنَّ الشريفَ الجرجانِيَّ لم ينبِّهْ على نحو قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١]، فإن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هنا يتعيَّنُ كونُهُ متعديّاً؛ لأن مفعوله هو العائد على الاسم الموصول، كما سيأتِي في مطلع المبحث الثاني.

وإذا ضُمَّ كلامُ السَّكَّاكِيِّ إلى كلامِ ابنِ هشامٍ كانتْ أضربُ أفعالِ العلمِ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها في القرآن الكريم أربعةً: مثبتٌ واقعٌ فِي الْفَوَاصِلِ، ومثبتٌ واقعٌ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ، ومنفيٌّ واقعٌ فِي الْفَوَاصِلِ، ومنفيٌّ واقعٌ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ. وسيُخصَّصُ لكلِّ واحدٍ منها مبحثٌ مستقلٌّ به، وصولاً إلى الرأيِ الأدقِّ في ذلك.

المبحث الثاني: أفعال العِلْمِ الْمُثْبَتَةُ الْوَاقِعَةُ فِي الْفَوَاصِلِ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ الْمُثْبَتَةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ في ستةٍ وخمسينَ موضعاً في القرآن الكريم، وسيأتِي استعراضها عبر المطالب الآتِية:

المطلب الأول: أفعال العِلْمِ الْوَاقِعَةُ في حيِّز الاسم الموصول.

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ الْمُثْبَتَةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ في حيز الصلة للاسم الموصل في أربعةِ مواضعَ فقط في القرآن الكريم؛ وهي: قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١]، وقوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: ١٣٢]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ [المعارج: ٣٩]. والتقدير فيها: ما لَمْ تكونوا تعلمونه، بما تعلمونه، مما يعلمونه.

وهذه المواضع جميعها لا تحتمل التَنْزِيل مَنْزِلَة اللازم؛ بل يتعيَّنُ كونُها متعديَّةً، ومفعولها محذوفٌ؛ لأنه العائد على الاسم الموصول. والأغراض من الحذف في هذه الحال متعددة؛ فمنها: الاختصار؛ لأن المفعول معلوم، بل الأكثر في القرآن الكريم حذف العائد[١٥]. ومنها رعاية الفواصل. ومنها: التعميم؛ لتذهب النفس في تقديره كلَّ مذهبٍ.

المطلب الثاني: أفعال العِلْمِ الْوَاقِعَة في جُملةٍ حاليَّةٍ.

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ الْمُثْبَتَةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ في جُمَلٍ حاليةٍ في اثني عشر موضعاً؛ منها سبعةٌ بياء الغيبة[١٦]، وخمسةٌ بتاء الخطاب[١٧].

وفيما يأتِي استعراضٌ لبعض هذه المواضع مع مناقشتها، وبيان الراجح فيها، ويقاسُ غيرها عليها.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢].

للمفسرين في هذا الموضع كلام مطوَّل من حيث تعدية الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ أو لزومه:

وممن ذكر فيه التعدية وجهاً واحداً: الطبريُّ، ومكيٌّ، والسمعانيُّ، والبغويُّ، وابنُ الجوزيِّ، وغيرهم. والتقدير عندهم: وأنتم تعلمون أنّ الله خَلقكم وخلق السماوات والأرض. أو: وأنتم تعلمون أنه لا ربّ لكم يرزقكم غيره، ونحو ذلك[١٨].

وممن ذكر فيه اللزوم وجهاً واحداً: البقاعيُّ، وابنُ عاشور. والتقدير: وأنتم ذوو علمٍ. وَوَجَّهَهُ ابنُ عاشور بأن العلة فيه هي إثبات الفعل لفاعله فقط دون تعليقه بمفعول[١٩].

والأكثرون جوزوا فيه الوجهين، ومنهم: الزمخشريُّ، والبيضاويُّ، وأبو حيَّانَ، والسمين الحلبيُّ، وأبو السُّعُودِ، وغيرهم. مع تقديمهم الوجه الثاني وترجيحه[٢٠].

المناقشة والترجيح

١. من الواضح جداً قوة الاختلاف بين المفسرين في هذا الموضع، ويدل على هذا أن الكثرة منهم قد ذكروا الوجهين في المسألة، وهذا يدل على أن الوجهين معتبران، ولهما محمل في التفسير، وليس أحدهما ضعيفاً أو مردوداً.

٢. من الأمور المهمة التِي تساعد في الترجيح معرفة المخاطبين بالآية الكريمة؛ أهو خطاب للعرب الذين نزل فيهم القرآن؟ أمْ خطاب لأهل الكتاب؟ أمْ أَنَّهَا عامة؟ وهذا الأخير هو الراجح؛ لأنَّ الآيةَ السابقة لهذه الآية افتتحت بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، ولا دليل على تخصيصها بفريق معيَّن، فتبقى على عمومها[٢١]. وبناءً على هذا فإن ما ذهب إليه بعض المفسرين[٢٢] -من أن الآيةَ خطابٌ للعرب،

وأنَّهم كانوا على درجة من الفطنة والذكاء، ولذا جاء وصفُهم في الآية بـالعلم- غيرُ سديدٍ في نفسه، ولا فيما يُبنى عليه.

٣. بما أنَّ الآيةَ عامةٌ لجميع الناس فإنه يجب حمل العلم المذكور فيها على ما يليق بالمقام، سواءٌ قيل بتعدية الفعل أو بلزومه.

٤. ذهب الزمخشريُّ وغيرُه إلى أن الغرض من الجملة الحالية ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ هو توبيخُ من جعل لله ندّاً. وأنَّ التوبيخَ يكونُ أوضحَ وآكَدَ على وجه تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم؛ إذ إنَّ مَنْ جَعَلَ لله ندّاً وهو عالِمٌ بذلك، يستحق التوبيخَ أكثرَ ممن فَعَلَ ذلك عن جهل. وعند التأمل والتدقيق فإنَّ المعنى المذكور إنما يُستفاد من الجملة الحالية، وليس من لزوم الفعل أو تعديته.

٥. من القواعدِ الفاصلةِ في موضوعِ هذا البحث كما تقدم: قصد المفعول أو عدم قصده في الكلام؛ فإن كان المفعول مقصوداً فالفعل متعدٍّ، وإن لَمْ يكن مقصوداً فهو مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم. وعند إنعام النظر فإن عَدَمَ قصد المفعول لا يعطي المعنى الدقيق للآية؛ إذ ليس المرادُ إثباتَ أن المخاطبين من أهل العلم والمعرفة بمعناهما المطلق؛ وإنما المرادُ بيانُ تقبيحِ من جعل لله ندّاً وهو يعلم أنه ليس لله ندٌّ أو مثيلٌ، أو غير ذلك من التقديرات. وهذا إنما يتفق مع كون المفعول مقصوداً، وأنه حُذف للتعميم.

٦. من خلال ما تقدم يَتَرَجَّحُ كون الفعل في الآية متعدياً، مع صحة القول الآخر واعتباره. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٤٢].

اختلفت أقوال المفسرين في تعدية الفعل ولزومه هنا عن أقوالهم في الآية [٢٢]؛ فيلحظ أن عدد القائلين بلزوم الفعل هنا هو أقل مما كان هنالك. وعلى سبيل المثال فإن الزمخشريَّ ذكر في الآية السابقة الوجهين، بينما ذهب هنا إلى أن الفعل متعدٍّ، وابن عاشور اقتصر هنالك على كون الفعل مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم، بينما اقتصر هنا على كونه متعدياً[٢٣]، وغير هذا كثير.

والتقدير في هذه الآية عند من يرى الفعل متعدياً: وأنتم تعلمون أنه نَبِيٌّ مُرسلٌ، أو: وأنتم تعلمون أنكم لابسون كاتمون، ونحو ذلك[٢٤].

والتقدير عند من يرى أنه مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم: وأنتم من ذوي العلم؛ فلا يناسب من كان عالِماً أن يكتم الحق ويلبسه بالباطل[٢٥]. والتقدير عند البقاعيِّ: وأنتم مكلفون[٢٦].

المناقشة والترجيح

المناقشة هنا هي ذات المناقشة في الآية السابقة، مع ملاحظة نقاط الفرق الآتِية:

١- رجح أبو حيَّانَ كون الفعل مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم بأنَّ المقصود أنَّ مَنْ كان من أهل العلم والاطلاع على ما جاءت به الرسل لا يصلح له لبس الحق بالباطل ولا كتمانه[٢٧]. وهذا التقديرُ الذي قدره أبو حيَّانَ يجعل المفعول مقصوداً؛ إذ ليس المرادُ في الآية العلمَ على إطلاقه؛ وإنما هو ما ذكره من العلم بما جاءت به الرسل.

٢- التقدير الذي ذكره البقاعيُّ لَمْ يشاركه فيه أحد من المفسرين، وتفسير العلم بالتكليف لا يأتِي إلا بارتكاب مجازٍ، بل مجازاتٍ. ومن المقرر أن الحملَ على الحقيقةِ أولى.

٣- جزم الطِّيبيُّ بعدم تَنْزيل الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هنا مَنْزِلَة اللازم؛ لأنه إذا نُزِّلَ مَنْزِلَة اللازم دلَّ على أن بَني إسرائيل المذكورين في الآية موصوفون بالعلم الذي هو وصفُ كمالٍ، وذلك ينافي الآية التِي بعدها: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]؛ إذ نفى عنهم وصف العقل، فكيف يثبت لهم هنا وصف العلم على الإطلاق[٢٨]!! وقوله هذا مخرَّج على أن المخاطبين في الآية [٢٢] هم العرب، وقد سبق بيان تضعيف هذا القول.

٤- من خلال ما سبق يَتَرَجَّحُ أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ متعدٍّ، حُذِفَ مفعوله اختصاراً؛ لدلالة ما قبله عليه. والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

جمهور المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ هنا متعدٍّ، ومفعوله محذوف؛ لدلالة الكلام عليه، والتقدير: وهم يعلمون أَنَّهُمْ محرفون، أو: وهم يعلمون أَنَّهُمْ كاذبون مفترون، أو: وهم يعلمون عقاب تحريفه، ونحو ذلك[٢٩].

وذهب البقاعيُّ، ومحمد رشيد رضا، إلى أنَّ الفعلَ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم، والتقدير: وهم عالمون بالصواب، عن غير دُهولٍ أو نسيانٍ[٣٠]. وَجَوَّزَ أَبو السُّعُودِ الوجهين[٣١].

المناقشة والترجيح

١- كونُ الجملة حاليَّة يقتضي أن يكون محط التوبيخ والتشنيع عليهم هو ما دلت عليه الحال؛ وهو أَنَّهُمْ يحرفون في حال علمهم أَنَّهُمْ يحرفون. مع ملاحظة أن التقدير الذي ذكره البقاعيُّ؛ وهو "حاملون للعلم فاهمون له"[٣٢] بعيدٌ عن هذا

المعنى؛ لأن كون الإنسان حاملاً للعلم، فاهِماً له، لا يستلزم أنه يحرف عن عمدٍ وقصدٍ واستحضارٍ؛ لأن التحريف قد يقع منه عن ذهولٍ أو نسيانٍ مع كونه حاملاً للعلم فاهِماً له!!

٢- التقديراتُ التِي ذكرها القائلون بتَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم مآلها إلى القول بتعدية الفعل؛ فالتقدير عند أبي السعود: "حالَ كونهم عالمين مستحضِرين له"[٣٣]، ويلحظ تعديته الفعل باللام: "مستحضِرين له". والتقدير عند محمد رشيد رضا: "في حال العلم بالصواب واستحضاره، لا أَنَّهُمْ كانوا على نسيان أو ذهول"[٣٤]، ويلحظ تعديته الفعل بالباء: "العلم بالصواب"، فالفعل متعدٍّ، سواءٌ عدِّي بنفسه أو بحرف الجرِّ.

٣- سيأتِي في المواضع اللاحقة أن كثيراً من المفسرين القائلين بتَنْزِيل الفعل هنا مَنْزِلَة اللازم لَمْ يقولوا به في تلك المواضع، على الرغم من كون الإعراب واحداً، والنظم واحداً.

٤- فالراجح في هذا الموضع أن الفعل متعدٍّ. والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: أفعال العِلْمِ الْوَاقِعَة صفةً

وقعت جملة ﴿يَعْلَمُونَ﴾ صفةً لكلمة ﴿قَوْمٍ﴾ في ثمانيةِ مواضعَ في القرآن الكريم: وفيما يأتِي بيان بعضها، مع المناقشة وبيان الراجح فيها، ويقاسُ غيرها عليها.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

ذهب الطبريُّ، والزجاج، والسمعانيُّ، والبغويُّ، والنسفيُّ، والخازنُ، إلى أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في الآية متعدٍّ، ومفعولُه محذوفٌ، والتقدير: لقوم يعلمونَها إذا بيَّنها الله لهم[٣٥]. أو: يعلمون أنَّ وعد الله حق، وأنَّ ما أتى به رسوله صدق[٣٦]. أو: لقوم يعلمون ما أمر الله به[٣٧]، ونحو ذلك[٣٨].

وذهب آخرون إلى تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم، ولذا لَمْ يقدروا مفعولاً للفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾، واكتفوا ببيان فضيلة العلم، والحكمة من تخصيص البيان بالعلماء دون غيرهم، أو أن ﴿يَعْلَمُونَ﴾ بمعنى «يفهمون». ومن هؤلاء المفسرين: الواحديُّ، والقرطبيُّ، وأبو حيَّانَ، والبيضاويُّ، والبقاعيُّ، وأبو السُّعُودِ، والشوكانيُّ، والآلوسيُّ[٣٩].

المناقشة والترجيح

١- بالرجوع إلى القاعدة الأم التِي يقوم عليها موضوعُ حذفِ المفاعيل فإن تقديرَ مفعولٍ للفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ هو خلاف المتبادر؛ إذ المقصود من الآية هو ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني؛ من أن المقصودَ بيانُ فضيلةِ العلماءِ، وأنَّهم الذين يقدرون على استنباط الأحكام وبيانِها للناس. وليس المقصود بيان ماهيَّة الأمر الذي وقع عليه العلم.

٢- من المعلوم أن الصفة قيدٌ[٤٠]، وقد أجاب أصحاب القول الثاني عن سبب تخصيص البيان بالعلماء دون غيرهم. وأما على رأي أصحاب القول الأول فإن هذا القيد قد دخله قيدٌ آخر؛ وهو ذكر المفعول، وعلى سبيل المثال فالتقدير عند الزجاج: "يعلمون أنَّ وعد الله حق" يكون التبيين فقط للمتصفين بِهذه الصفة، ولا يكون لغيرهم!! وهكذا يقال في بقية التقديرات. ولا شكَّ في أن مثل هذه التقديرات غيْر مناسب للمقام.

٣- الآية فيها بيان فضيلة العلم والعلماء، وهي تشبه في المعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وقد ترجح هنالك أن الفعل مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم، فكذلك يَتَرَجَّحُ هنا. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٧].

جمهور المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ هنا مُنَزَّلٌ مَنْزِلَة اللازم؛ إذْ لَمْ يقدروا له مفعولاً، أو قدروه بمعنىً يفيد كونه لازماً؛ نحو: قد فصلنا الآيات ليتدبّرها أولو العلم. أو: قد فصلنا الآيات لقوم يعقلون. أو: لقوم يتدبرون. أو: لقوم لهم قابلية العلم(٤١).

وذهب الخازنُ إلى جعل الفعل متعدياً، والتقدير عنده: لقوم يعلمون أنَّ ذلك مما يستدل به على وجود الصانع، وكمال علمه وقدرته(٤٢). وَجَوَّزَ أَبو السُّعُودِ، والآلوسيُّ، الوجهين(٤٣).

المناقشة والترجيح

١- من الأمور التي تساعد في ترجيح لزوم الفعل أو تعديته هنا معرفة المقصود بـ﴿الْآيَاتِ﴾؛ وهذا ما ذكره أَبو السُّعُودِ والآلوسيُّ ومحمد رشيد رضا(٤٤)، وخلاصته: أنه إذا كان المقصود آيات القرآن الكريم فإن الفعل يكون متعدياً، ويكون العلم خاصاً، والتقدير: لقوم يعلمون معانيَ آيات القرآن، ويعملون بموجبها. وإذا كان المقصود الآيات التكوينية فالتقدير: لقومٍ يتفكَّرون في تلك الآيات فيعلمون حقيقةَ الحال.

٢- التقدير الذي ذكره الخازنُ فيه خَلْطٌ بين الآيات التَنْزِيلية والآيات التكوينية،

ويُلْحَظُ فيه شيءٌ من الاضطراب. والتقدير الذي ذكره البقاعيُّ أكثر انضباطاً منه؛ إذ يظهر أنه يريد به الآيات التكوينية.

٣- من الجليِّ أن سياقَ الآياتِ الكريمةِ يرجح كون المراد بالآيات هو الآيات التكوينية، وعليه فيترجح قول جمهور المفسرين أنَّ الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَة اللازم، والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٥].

على الرغم من وجود تشابه بين هذه الآية والآية [٩٧] إلا أن أقوال المفسرين متباينةٌ في حمل الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ على اللزوم أو التعدي؛ وبعض من حملوه هناك على اللزوم حملوه هنا على التعدي، والعكس كذلك.

غير أن الكثرة من المفسرين على تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم هنا أيضاً[٤٥].

وأما الذين قالوا بأن الفعل متعدٍّ فهم: الطبريُّ، وابن الجوزيِّ، والنسفيُّ. والتقدير عندهم: لقوم يعلمون الحقَّ إذا تبيَّن لهم. أو: يعلمون الحقَّ من الباطل[٤٦].

المناقشة والترجيح

١- الآياتُ المذكورةُ هنا تحتمل أن تكون الآيات التَنْزِيلية، وتحتمل أن تكون التكوينية، كما في الآية السابقة. غير أن السياق هنا يرجح كونَها الآيات التَنْزِيلية.

٢- الضمير في ﴿وَلِنُبَيِّنَهُۥ﴾ تعود على القرآن الكريم، وعليه فلا بُدَّ أن يكون العلمُ المذكورُ متعلقاً بالقرآنِ الكريمِ. فيكون التقدير على نحو ما تقدم في النقطة قبلها: لقوم يعلمون معانيَ آيات القرآن.

٣- بناءً على ما تقدم يَتَرَجَّحُ كون الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ متعدياً في هذه الآية، والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع: أفعال العِلْمِ الْوَاقِعَةُ في جُمْلةٍ شرطيَّةٍ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ في جُمَلٍ شرطية في تسعةَ عشرَ موضعاً، منها سبعةٌ بياء الغيبة[٤٧]، واثنا عَشَرَ بتاء الخطاب[٤٨]. وفيما استعراض لبعض هذه المواضع، مع مناقشة أقوال المفسرين فيها وبيان الراجح منها، ويقاسُ غيرها عليها.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

للمفسرين كلامٌ طويلٌ جداً في العلم المراد بقوله تعالى ﴿يَعْلَمُونَ﴾، ولا يتسع المقام لإيراد جميع ما ذكروه.

ومن أبرز ما قالوه وجهان؛ الأول: أنَّ نفي العلم عن المذكورين هو أَنَّهُمْ لَمْ يعملوا بعلمهم، فكانوا بِمَنْزِلَة من لَمْ يعلم؛ لأن ثمرة العلم هي العمل. وهذا الوجه عليه أكثر المفسرين[٤٩].

والثاني: أنَّ العلمَ المنفيَّ عنهم هو العلمُ بأنَّ السحرَ شيءٌ مذمومٌ، وأن فاعله من الخاسرين، والدليلُ على ذلك أنَّ قوله: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ جاء تذييلاً لقوله: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾، فَدَلَّ على أنه دليلُ مفعولِهِ المحذوف[٥٠].

المناقشة والترجيح

١- السبب في كثرة الأقوال في تحديد المراد بالعلم المذكور بقوله ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ هو أن العلم قد أُثبت لهم بقوله في الآية نفسها ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾، ثم

نفي عنهم بقوله ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾. مما استدعى إيجاد حلٍّ لدفع هذا الإشكال.

٢- الوجه الأول الذي عليه أكثر المفسرين مُخَرَّجٌ على أن الفعل مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم.

٣- بناءً على الوجه الأول فإن نفي العلم عنهم ليس على الحقيقة؛ لأنه أثبت لهم العلم قبل ذلك؛ بل يكون نفي العلم عنهم على سبيل المبالغة.

٤- الوجه الثاني مُخَرَّجٌ على أن الفعل متعدٍّ، وأن له مفعولاً محذوفاً، دل عليه ما قبله. ويكون العلم المثبت لهم غير العلم المنفي عنهم. وعلى هذا الوجه فنفي العلم عنهم هو على الحقيقة، وليس مجازاً.

٥- من المقرر أن الحمل على الحقيقة أولى من الحمل على المجاز، ولذلك يَتَرَجَّحُ كون الفعل متعدياً. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣].

هذه الآيةُ جاءت على إثر الآيةِ السابقةِ، وفاصلتهما واحدة ﴿لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض المفسرين قد اختلفت أقوالُهم هنا عما هنالك؛ إذْ إن بعضاً ممن حملوا الفعل هنالك على اللزوم حملوه هنا على التعدي؛ كالزمخشريِّ، وأبي حيَّانَ، والسمينِ الحلبيِّ، وأبِي السُّعُودِ، والآلوسيِّ. والتقدير: لو كانوا يعلمون أنَّ ثواب الله خير مما هم فيه(٥١).

المناقشة والترجيح

١- اختلاف أقوال فريق من المفسرين فيما بين الموضعين ناشئٌ عن أن هذا الموضع

ذكر فيه العلم مرةً واحدةً فقط، وليس مرتين كما في الموضع السابق، فالإشكال الواردُ هنالك غير واردٍ هنا.

٢- بما أن الآيتين متواليتان وفاصلتهما واحدة فالأبلغ أن يكون الفعل فيهما على نسق واحدٍ؛ فيكون لازماً في الموضعين، أو يكون متعدياً فيهما. وأما اختلافه فمخلٌّ بالبلاغة.

٣- الراجح من خلال هذا أن يكون الفعل هنا متعدياً؛ كما في الموضع السابق؛ لما ذكر. والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٨٤].

الغالبية من المفسرين على أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ، ولهم في تقديره أقوالٌ متقاربةٌ، وأحسنها أن يكون مقدراً بحسب ما قبل الشرط؛ أي: إن كنتم تعلمون ما في الصيام من الخير والفائدة(٥٢).

وَجَوَّزَ البيضاويُّ، وأبو حيَّانَ، والسمين الحلبيُّ، وأَبو السُّعُودِ، والآلوسيُّ، أن يكون الفعل مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم، والمعنى: إن كنتم من أهل العلم والتمييز(٥٣).

المناقشة والترجيح

١- ألمح البيضاويُّ، وأَبو السُّعُودِ، والآلوسيُّ، إلى تضعيف القول بتَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم؛ وذلك من خلال تصدير الكلام بـ«قيل». بينما قدَّم أبو حيَّانَ والسمينُ هذا الوجه على الوجه الآخر.

٢- بالرجوع إلى القاعدة العامة في تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم فإنَّ الحكمةَ من ترك المفعول بالكلية غير ظاهرةٍ؛ إذ ما الرابط بين كون الصوم خيراً وبين كون الإنسان من أهل العلم بالمعنى العامِّ للعلم؟ بينما تظهر حكمة تقدير المفعول

جليةً على الوجه الآخر؛ وهي أن الصوم فيه الخيرية كل الخيرية لمن عرف ما فيه من أوجه الخير التي لا تحصى.

٣- أمرُ الصومِ أمرٌ تشريعيٌّ، ولا يتوصل إليه الإنسان بمجرد كونه من أهل العلم والتدبر، ولذا فلا بدَّ لمعرفة وجه الخيرية من توقيفٍ وتعليمٍ، وهذا لا يتمُّ على وجه تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم؛ وإنما على الوجه الآخر.

٤- الذي يَتَرَجَّحُ من خلال هذه النقاط أنَّ الفعلَ ﴿تَعْلَمُونَ﴾ في الآية الكريمة متعدٍّ، وأنه حذف إما اختصاراً؛ لدلالة ما قبله عليه، وإما أنه حذف للتعميم؛ في إشارةٍ إلى أنَّ وجوه كون الصيام خيراً مما لا تحيط به عبارةٌ. والله تعالى أعلم.

هذا وقد جاء قوله تعالى: ﴿إِنكُنتُمْتَعْلَمُونَ﴾ في تسعِ آياتٍ أخرى[٥٤]، وكلها يرد فيها الاحتمالان كما في هذا الموضع، والأحسن فيها جميعاً أن يكون الفعل متعدياً، ومفعولُهُ محذوفٌ اختصاراً، لدلالة ما قبله عليه. والله تعالى أعلم.

المطلب الخامس: أفعال العِلْمِ الْوَاقِعَةُ بعد حرفَيِ التنفيس

السين و«سوف» عند النحاة حرفا تنفيس[٥٥]. وهما عند البلاغيين حرفان للوعد أو الوعيد[٥٦].

وقد قعت أفعال العِلْمِ المقترنة بالسين أو «سوف» فِي الْفَوَاصِلِ في أربعَةَ عَشَرَ موضعاً؛ منها ثمانيةٌ بياء الغيبة[٥٧]، وستةٌ بتاء الخطاب[٥٨].

وفيما يأتِي الحديثُ عن بعضِ هذهِ المواضعِ، مع بيانِ الراجحِ من أقوالِ المفسرينَ فيها، ويقاسُ غيرها عليها.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام:٦٧].

لا خلاف بين المفسرين – بِمَنْ فيهم البقاعيُّ- في كون الفعل هنا متعدياً، وأن له مفعولاً محذوفاً، ولهم في تقديره أقوالٌ متقاربةٌ؛ نحو: وسوف تعلمون صحَّةَ ما أقول لكم، أو: وسوف تعلمون ما يحل بكم عند وقوعه(٥٩). وقد يقدر ضميراً عائداً على المذكور قبله؛ أي: وسوف تعلمونه، أي هو الآن غير معلوم وتعلمونه في المستقبل عند حلوله بكم(٦٠).

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:١٢٣].

هنا أيضاً اتفقت كلمة المفسرين على أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ متعدٍّ، والتقدير: فسوف تعلمون ما أفعل بكم، أو: عاقبةَ ما صنعتم، أو: ما يحل بكم، ونحو ذلك من التقديرات(٦١). وحُذِفَ المفعول لقصد الإجمال في الوعيد؛ لإدخال الرعب(٦٢).

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤].

الكلام هنا كما تقدم، والتقدير: سوف تعلمون عاقبة اشتغالكم بالتكاثر إذا نزل بكم الموت، أو: سوف تعلمون عند البعث أن ما وعدتكم به صدق، ونحو ذلك من التقديرات(٦٣).

ويلاحظ هنا أن تقدير المفعول جاء من خلال ما قبله، أي أن المفعول حذف لدلالة السياق عليه(٦٤).

خلا أن البقاعيَّ هنا عاد إلى مسلكه الذي سار عليه في جلِّ مواضع أفعال العِلْمِ؛ فذهب إلى أن الفعل هنا في الموضعين مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم، وتقدير الأول عنده:

سوف يتجدد لكم العلم بما أنتم عليه من الخطإ عند معاينة الموت. وتقدير الثاني: سوف يأتيكم العلمُ من غير شكٍّ[٦٥].

المناقشة والترجيح

١- من الواضحِ الجليِّ أنَّ من غير المراد: ستصبحون عالمين بدون إرادة المفعول؛ بل المفعولُ هنا مراد بكلِّ تأكيدٍ.

٢- المعنى المذكورُ على تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم نافرٌ عن السياق، ومخلٌّ بالبلاغة؛ إذ ليس سياقُ الكلام عن حصول العلم مطلقاً حتى يتجدد لهم أو يأتيهم؛ وإنما السياق عن علمٍ خاصٍّ في موضوع معيَّن. وَجَعْلُ العلمِ عاماً خروجٌ بالكلام عن سياقه.

٣- البقاعيُّ نفسُه لَمْ يقل بتَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم في قوله تعالى: ﴿كَلَّاسَيَعْلَمُونَثُمَّكَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤، ٥]؛ بل حمله هنالك على التعدي[٦٦]. ولا يخفى أن سياق الآيتين ونظمهما واحدٌ، وما يقال في إحداهما يقال في الأخرى.

ومن خلال ما تقدم يتحصَّل عدمُ وجودِ خلافٍ بين المفسرين في أن أفعال العِلْمِ المقترنة بحرف تنفيسٍ متعديةٌ، وليست مُنَزَّلَةً مَنْزِلَة اللازم، اللهم إلا موضعي التكاثر كما وُضِّح. ويقدر في كل موضعٍ مفعولٌ محذوفٌ بحسب المقام.

وأما بقية المواضع فلا مساغ أصلاً لتَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم؛ لأنه لو كان كذلك فإنه يدل على حصول العلم، وهو أمر محمودٌ، في حين أنَّ حرف التنفيس في هذه الآيات هو للوعيد، فلا يجتمعان. والله تعالى أعلم.

المطلب السادس: أفعال العِلْمِ الْوَاقِعَةُ بعد حرف الترجي

وقع الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ بعد حرف الترجي (لعلَّ) في موضعٍ واحدٍ فقط في القرآن الكريم؛ وهو قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٦].

وقد أجمع المفسرون على أن الفعل هنا متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ، ولهم في تقديره قولان؛ الأول: لعلهم يعلمون تأويل الرؤيا. والثاني: لعلهم يعلمون فضلَ يوسف عليه السلام ومكانَتَه في العلم(٦٧). فيكون حذف المفعول للعلم به، مع ما في ذلك من رعاية الفواصل(٦٨).

ومن الجليِّ هنا أنه لا مساغ لتَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم؛ لأن المفعول هنا هو المقصود، فلا بُدَّ من ملاحظته وتركيز الاهتمام عليه. وليس المقصود: لعلهم يصبحون من أهل العلم.

وفي نهاية هذا المبحث يظهر أن كلام السَّكَّاكِيِّ؛ مِنْ أنَّ أكثر أفعال العِلْمِ الْوَاقِعَة فِي الْفَوَاصِلِ غير مُصَرَّحٍ بمفعولها، صحيحٌ تماماً. مع ملاحظة أنَّ بعض تلك المواضع يتعيَّن كونُهُ متعديّاً ولا يصح حمله على اللزوم، كما سبق توضيحه.

المبحث الثالث: أفعال العِلْمِ الْمُثْبَتَةُ الْوَاقِعَةُ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ المثبتة، التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها، فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ في أَحَدَ عَشَرَ موضعاً، موزعةً على المطالب الثلاثة الآتِية:

المطلب الأول: أفعالُ العِلْمِ الْوَاقِعَةُ خبراً

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ المثبتة، التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها، فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ في ثمانيةِ مواضعَ؛ منها موضعان بصيغة الجمع، وستةُ مواضعَ بصيغة المفرد، وفيما يأتِي استعراض بعض هذه المواضع، ومناقشتها وبيان الراجح فيها، ويقاس غيرها عليها.

وقع الفعل ﴿يَعْلَمُ﴾ الذي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعوله، خبراً للمبتدإ، في خمسة مواضع في القرآن الكريم، وهي: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، [البقرة: ٢٣٢]، [آل عمران: ٦٦]، [النور: ١٩]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤].

وقد ذهب المفسرون – ما عدا البقاعيَّ والشربينيَّ- إلى كون الفعلين: ﴿يَعْلَمُ﴾ و﴿تَعْلَمُونَ﴾ متعديين، وذلك في المواضع الخمسة التِي ورد فيها هذا التركيب، وأن مفعولهما محذوفٌ، ولهم في ذلك تقديراتٌ متقاربةٌ؛ نحو: والله يعلم ما هو خيرٌ لكم، مما هو شر لكم، وأنتم لا تعلمون ذلك. أو: والله يعلم ما فيه حسن العاقبة لكم، وأنتم لا تعلمون ذلك. أو: والله يعلم ما يصلحكم وأنتم لا تعلمون ذلك[٦٩]. والغرض من الحذف هو الإيجاز؛ لأن ما قبل الفعلين دل على المفعولين[٧٠].

وذهب البقاعيُّ إلى تَنْزِيل الفعلين في المواضع الخمسة مَنْزِلَة اللازم، والتقدير عنده: والله له جميع صفة العلم، وأنتم ليس لكم علمٌ أصلاً[٧١].

وحمل الشربينِيُّ المواضع الأربعة الأولى على التعدي[٧٢]، وجوَّز في موضع النور الوجهين، مرجِّحاً حمله على اللزوم[٧٣].

المناقشة والترجيح

١- على القول بتَنْزِيل الفعلين مَنْزِلَة اللازم فإنَّ نفيَ العلمِ عن البشرِ محمولٌ على المبالغةِ؛ فكَأَنَّهُمْ لقلة ما أوتوه من العلم لا يعلمون شيئاً، وحينئذ سيكون الكلامُ محمولاً على المجاز. وقد عُلِمَ أنَّ الحملَ على الحقيقةِ أولى.

٢- على القولِ بتَنْزِيلِ الفعلينِ مَنْزِلَة اللازمِ فإنَّ ما خُتِمَتْ به الآيةُ سيكونُ منفصلاً عن مضمون الآية نفسها، وعلى القول بأنَّ الفعلين متعديان يكون ما خُتِمَتْ به الآيةُ متمماً لما اشتملت عليه. والثاني أبلغ من الأول.

٣- المسلك الذي سلكه الشربينِيُّ في هذه الآيات مستغربٌ؛ إذ لا يظهر في موضع سورة النور ما يميزه عن بقية المواضع، حتى يقال بحمله وحده على اللزوم، وَلَمْ يذكر الشربينِيُّ علةً لذلك. وربما كان السبب في ذلك أنَّ الشربينيَّ قد نقل الكلام في هذا الموضع بحروفه عن البقاعيِّ، وَلَمْ ينقل عنه بقية المواضع.

٤- من خلال ما تقدم يَتَرَجَّحُ القول بأن الفعل متعدٍّ، ومفعوله محذوفٌ. والله تعالى أعلم.

وما قيل في هذا الموضع يقال في بقية المواضع المشابهة له.

المطلب الثاني: أفعالُ العِلْمِ الْوَاقِعَةُ فِي جُملةٍ شَرْطِيَّةٍ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ المثبتة، التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها، فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ فِي جُمَلٍ شَرطية، في موضعين فقط، وهما:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٩].

الكثرة الكاثرة من المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُ﴾ متعدٍّ. واختلفوا في مفعوله؛ فقيل: إن مفعوله مذكورٌ؛ وهو ﴿حِينَ﴾، والتقدير: لو يعلمون الوقتَ الذي لا يستطيعون فيه كف النار عن وجوههم[٧٤]. وقيل: إن المفعول محذوفٌ؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لو يعلمون عذاب الله حين لا يكفون. أو: لو يعلمون مجيءَ الموعود الذي سألوا عنه. أو: لو يعلمون حالَهم الشنيعة حين لا يكفون[٧٥]. ونحو ذلك.

ونقل الآلوسيُّ قولاً بتجويز أن يكون الفعل ﴿يَعْلَمُ﴾ مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم؛ والتقدير: لو كان لهم علمٌ لما فعلوا ذلك[٧٦].

المناقشة والترجيح

١- وجهُ ذكرِ المفعولِ خارجٌ عن حدودِ هذهِ الدراسةِ. ويبقى الكلام عن حذفه؛ للعلم به، وتَنْزِيله مَنْزِلَة اللازم.

٢- لم يحدد الآلوسيُّ مَنِ الذي جَوَّزَ أن يكون الفعلُ ﴿يَعْلَمُ﴾ مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم؛ وإنما قال: "وجُوِّزَ". والتَّفَرُّدُ بهذا الوجه، مَعَ جَهَالةِ قائِلِهِ مما يضعفه.

٣- المعنى على التقدير المذكور على تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم مما لا يستقيم؛ فما هو الشيء الذي لو كان للكافرين علمٌ لما فعلوه؟ والآية تتحدث عن أهوال يوم القيامة!! وما شأنُ العلمِ بكفِّ النارِ عن وجوههم وعن ظهورهم؟!

٤- الذي يَتَرَجَّحُ أن الفعل ﴿يَعْلَمُ﴾ هنا متعدٍّ. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الْوَاقِعَة: ٧٦].

كثيرٌ من المفسرين لَمْ يتعرضوا لهذا الموضع بشيءٍ.

وذهب فريقٌ ممن تعرضوا له إلى أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ في هذه الآية متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ دلَّ عليه الكلام، والتقدير: لو تعلمون عظمتَهُ وقدرَهُ، ونحو ذلك(٧٧).

وذهب البقاعيُّ – كعادته- وتابعه ابنُ عاشور في أحد الوجهين إلى أن الفعل مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم، والتقدير: لو كان لكم علمٌ(٧٨).

والذي يراه الباحث أن الوجهين في هذا الموضع معتبران قويَّان؛ وذلك لأن القَسَمَ هنا بمواقع النجوم، وهي مسألة يمكن أن يتدخل فيها العلم التجريبيُّ، ويبين مدى عِظَم هذا القسم، ويُمْكِنُ أَنْ يُدْرَكَ ذلك بالعلم الشرعيِّ؛ لأنَّ الله تعالى لا يقسمُ إلا بِمُعَظَّمٍ. وعليه فالوجهان هنا متساويان في القوة، ويكمل أحدهما الآخر، ولا يظهر للباحث –بعد طول نظرٍ وتأمُّلٍ- أنَّ أحَدَهُمَا أرجحُ من الآخر. والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: أفعالُ العِلْمِ الْوَاقِعَةُ بعد حرف تنفيس

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ المثبتة، التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها بعد حرف تنفيسٍ، فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ في موضعٍ واحدٍ فقط؛ وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمۡ لَهُۥ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحۡرَۖ فَلَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَۚ لَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ خِلَٰفٖ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الشعراء: ٤٩].

وقد ذهب المفسرون – بمن فيهم البقاعيُّ- إلى أن الفعل هنا متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ، والتقدير: فلسوف تعلمون وبال ما فعلتم، أو: فلسوف تعلمون ما أفعل بكم(٧٩). وَلَمْ يذكر أحد منهم أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ في هذا الموضع مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم.

والكلام هنا في هذه الآية كالكلام في الآية [١٢٣] من سورة الأعراف، خلا أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هنالك هو فاصلةٌ بإجماع، وأما هنا فهو ليس فاصلةً في العدِّ الكوفيِّ، وفاصلةٌ في غيره من مذاهب عدِّ الآي(٨٠).

وفي نِهاية هذا المبحث -الذي هو خارجٌ عن كلامِ كلٍّ من ابنِ هشامٍ والسَّكَّاكِيِّ- يظهر أن بعضاً من أفعال العِلْمِ المثبتة، وغير الْوَاقِعَة فِي الْفَوَاصِلِ، لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها، وهي تحتمل أن تكون متعدية، وأن تكون مُنَزَّلَةً مَنْزِلَةَ اللازم. وتبقى الكثرة من أفعال العِلْمِ التِي هي من هذا القبيل على التصريح بمفعولها.

المبحث الرابع: أفعالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ الْوَاقِعَةُ فِي الْفَوَاصِلِ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ في خمسةٍ وخمسينَ موضعاً في القرآن الكريم؛ وسيأتِي استعراضها في المطالب الآتِية:

المطلب الأول: أفعال العِلْمِ الْوَاقِعَة في حيِّز الاسم الموصول.

وفيه فرعان:

الفرع الأول: أفعال العِلْمِ المشتملة على العائد على الاسم الموصول

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ في حيز الصلة للاسم الموصول، مشتملةً على العائد على الاسم الموصول، في اثنيْ عَشَرَ موضعاً بصيغة الجمع؛ واحدٌ منها بياء الغيبة[٨١]، وَأَحَدَ عَشَرَ بتاء الخطاب[٨٢]. بالإضافة إلى موضعٍ واحدٍ بصيغة المفرد[٨٣].

وهذه المواضعُ جميعُها لا تحتملُ التَنْزِيلَ مَنْزِلَةَ اللازم؛ لتَعَيُّنِ حَذْفِ المفعولِ؛ لأنه العائد على الاسم الموصول. على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] التقدير فيه: ما لا تعلمونه. وقوله تعالى: ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٣٦]، التقدير فيه: ومما لا يعلمونه. وقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]، التقدير فيه: ما لَمْ يعلمه.

والأغراض من الحذف في هذه الحال متعددة؛ فمنها: الاختصار؛ لأن المفعول معلوم، بل الأكثر في القرآن الكريم حذف العائد[٨٤]. ومنها رعاية الفواصل. ومنها: التعميم؛ لتذهب النفس في تقديره كلَّ مذهبٍ.

الفرع الثاني: أفعالُ العِلْمِ غيْرُ المشتملة على العائد على الاسم الموصول

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ فِي حيز الصلة للاسم الموصول، غيرَ مشتملةٍ على العائدِ على الاسمِ الموصولِ، في ثلاثةِ مواضعَ فقط؛ وهي:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩].

أكثرُ المفسرين هنا على أنَّ الفعلَ متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ، والتقدير: الذين لا يعلمون حقيقةَ وَعْدِي[٨٥]. أو: الذين لا يعلمون صدقَ الإجابة وحكمة الإمهال[٨٦]. أو: الذين لا يعلمون بعادات الله سبحانه في تعليق الأمور بالحكم والمصالح[٨٧]. أو: الذين لا يعلمون سنتِي في خلقي[٨٨].

ولبعض المفسرين تقديرٌ آخر، يتخرج على كون الفعل مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم؛ وهو: ولا تتبعان سبيلَ الجهلةِ في استعجالِ الإجابةِ أو عدمِ الوثوقِ بوعدِ اللهِ تعالى[٨٩].

المناقشة والترجيح

١- كثيراً ما يكون التعبيرُ بالاسمِ الموصولِ تعليلاً للأمر المذكور قبله. وعليه فإنَّ التعليل على وجه كون الفعل متعدياً أبلغُ منه على وجهِ تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم؛ إذ النهيُ عن اتباع الجهلة أمرٌ بدهيٌّ لا يخفى على أحدٍ، فلا بدَّ أن يكون النهيُ عن أمرٍ أدقَّ من هذا، وذلك على نحو ما نطقت به التقديراتُ المذكورةُ على كون الفعل متعديّاً.

٢- من الملاحظ أن البقاعيَّ لَمْ يتكلم هنا عن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ بأيِّ شيءٍ؛ فلم يذكر -كعادته- أنه مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم، وكذا لَمْ يذكر أنه متعدٍّ.

٣- التقدير المذكور على تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم يؤول إلى كون الفعل متعديّاً؛ فالجهل في استعجال الإجابة، أو في الوثوق بوعد الله، هو جهل مخصص، وليس على عموم الجهل.

٤- الراجح من خلال ما تقدم أن الفعل متعدٍّ، والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩].

أكثرُ المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ هنا متعدٍّ، وله مفعولٌ مقدَّرٌ؛ نحو: لا يعلمون حقيقةَ ما تأتيهم به يا محمد من عند الله[٩٠]، أو: لا يعلمون توحيدَ الله[٩١]، أو: لا يعلمون ما ينفعهم وما يضرهم[٩٢]، ونحو ذلك.

وذهب البيضاويُّ وغيرُه إلى أن المعنى: لا يطلبون العلمَ، ويصرون على خرافاتٍ اعتقدوها[٩٣].

وَجَوَّزَ الشهابُ الخفاجيُّ أن يكون المعنى: أَنَّهُمْ ليسوا من أولي العلم[٩٤].

وهذان القولان مخرجان على تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم.

المناقشة والترجيح

١- القولُ الثاني ضعفه الآلوسيُّ[٩٥]، وحُقَّ له أن يُضَعَّفَ؛ لأنه تطويلٌ بلا طائلٍ؛ إذ العلمُ المذكورُ على رأي أصحاب هذا القول هو العلم الأخرويُّ قطعاً؛ لما أن للمذكورين في الآية علوماً دنيويةً، وعليه فسيكون التقدير: لا يعلمون توحيدَ الله، وما أشبه ذلك، وهو بذلك يَؤُولُ إلى القولِ الأوَّلِ.

٢- وأما القَوْلُ الثالثُ فهو مُخَرَّجٌ على إطلاق العلم وإرادة الطلب مجازاً؛ لما أنَّهما متلازمان في العادة[٩٦]. وهذا القول ضعيفٌ؛ لأنه لا يُصار إلى المجاز إلا إذا تَعَذَّرَتِ الحقيقةُ، وهي هنا غيرُ مَتَعَذِّرَةٍ. وهو كذلك تطويلٌ بلا طائلٍ.

٣- يتحصل مما سبق أن القولَ الأولَ هو أحسنُ هذه الأقوال. فيترجح أن الفعل متعدٍّ. والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨].

ذهب الطبريُّ والواحديُّ وغيرهما إلى أن الفعل هنا متعدٍّ، ومفعوله مُقَدَّرٌ، نحو: لا يعلمون الحقَّ من الباطل، أو لا يعلمون توحيدَ الله(٩٧).

وذهب البقاعيُّ، والشربينيُّ، إلى أنَّ الفِعْلَ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم؛ والمعنى: لا علمَ لهم، أو لهم علمٌ ولكنَّهم يَعْمَلُون عَمَلَ من ليس لهم علمٌ أصلاً(٩٨).

المناقشة والترجيح

تقدم مراراً أن للكفار علماً دنيوياً، وهذا ما جعل البقاعيَّ يقول: "أو لهم علمٌ ولكنهم يَعْمَلُون عَمَلَ من ليس لهم علمٌ أصلاً". وبالجملة فإن تَنْزِيل الفعل هنا مَنْزِلَة اللازم تطويلٌ بلا طائلٍ، وهو عائدٌ إلى الوجه الأول، كما سبق توضيحه.

المطلب الثاني: أفعالُ العِلْمِ الْوَاقِعَةُ في جملةٍ حاليَّةٍ.

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ في جُمَلٍ حاليةٍ في ستَّةِ مواضعَ؛ منها موضعٌ واحدٌ بياء الغيبة، وخمسةُ مواضعَ بتاء الخطاب(٩٩).

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١].

وقد اختلف المفسرون في المراد بـ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ على وجهين؛ الأول: أنه التوراة، والثاني: أنه القرآن(١٠٠).

والظاهر من عبارات المفسرين أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ هنا متعدٍّ، ولهم في تقدير المفعول المحذوف أقوال، منها: كَأَنَّهُمْ لا يعلمون في كتابهم أنَّ محمداً صلى الله عليه وسلم رسولٌ من عند الله، وأنه نَبِيٌّ صادقٌ في قوله. أو: كَأَنَّهُمْ لا يعلمون أنَّ القرآنَ والتوراةَ والإنجيلَ كُتُبُ الله، وأنَّ كلَّ واحدٍ منها حقٌّ[١٠١]. ونحو ذلك. وقيل: كَأَنَّهُمْ لا يعلمون ما يستحقون من العذاب[١٠٢].

ولم يُصَرِّحْ أحدٌ من المفسرين بكون الفعل هنا مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم، ولكنَّ عباراتِ بعضِهِم تحتملُ ذلك؛ كقولِ الرَّاغِبِ الأصفهانِيِّ: "ووصف هذا الفريق بأنَّ حكمَهم حكم الجاهلين"[١٠٣]. وقولِ ابنِ عطيَّةَ: "تشبيهٌ بمن لا يعلم؛ إذ فعلوا فعلَ الجاهل"[١٠٤].

المناقشة والترجيح

١- إن كان المرادُ بـ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ القرآنَ كان الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ متعديّاً، والتقدير: كَأَنَّهُمْ لا يعلمون أنَّ القرآن كتاب الله تعالى، مع ثبوت ذلك عندهم وتحققه لديهم[١٠٥]. ولا يحتمل أن يكون الفعل مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم؛ إذ تشبيهُ فعلهم بفعل المتجاهل يقتضي سابِقَةَ الأخذِ منهم للكتاب المذكور، ثم تركه بعدَ العلمِ التامِّ لما فيه[١٠٦]. وهذا لا ينطبق على القرآن الكريم.

٢- إن كان المرادُ بـ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ التوراةَ فيحتمل الوجهان في الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾؛ إذْ إن تَنْزِيلهم مَنْزِلَة الجاهل إنما يتفق مع كونهم عالمين بالكتاب الذي نبذوه وراء ظهورهم.

٣- من الملاحظ هنا أنَّ كون الفعل مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم لَمْ يُصَرِّحْ به أحدٌ من المفسرين، حتى البقاعيُّ الذي خَرَّجَ جلَّ أفعال العِلْمِ على ذلك سكت عن هذا الموضع وَلَمْ يتكلم عنه بشيءٍ[١٠٧].

٤- إضافةُ الكتابِ إلى الله تعالى ترجِّحُ بكلِّ وضوحٍ كونَ الفعلِ متعديّاً، وأنَّ المفعولَ حُذِفَ اختصاراً؛ لدلالة عبارة ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ عليه، فالمفعول هنا مقصودٌ بكلِّ تأكيدٍ، وليس المقصودُ كونَهم غيرَ ذوي علمٍ؛ بل المقصود أَنَّهُمْ نبذوا الكتاب وراء ظهورهم وهم عالمون بأنه من عند الله. وكذا مجيء الجملة في موضع الحال يؤيد الكلام المذكور.

٥- من كل ما تقدم يَتَرَجَّحُ أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في هذه الآية متعدٍّ، والله تعالى أعلم.

المواضع: من الثاني وحتى السادس، قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وهذه الموضع الخمسة سبق الحديث عنها في المطلب الأول، من المبحث الثالث، فلا داعيَ لإعادة الكلام مرةً أخرى.

المطلب الثالث: أفعالُ العِلْمِ الْوَاقِعَةُ فِي جُمْلةٍ استدراكيةٍ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ مقترنةً بحرفَيِ الاستدراك: (لكنْ) و(لكنَّ) في أربعةٍ وعشرين موضعاً، منها اثنان وعشرون بياء الغيبة[١٠٨]، وموضعان بتاء الخطاب[١٠٩].

وقبلَ استعراضِ المواضعِ المندرجةِ تحت هذا المطلبِ فإنَّ من المهم جداً تحقيق معنى الاستدراك، ومعرفة جهته، في كلِّ آيةٍ من آياتِ هذا المطلب. فأمَّا تحقيق معنى الاستدراك فهو أن «لكن» يجب أن تقع بين متنافيين بوجهٍ مَّا، ولا يجوزُ بالإجماع أن يكونا متفقين[١١٠]. وعلى هذا فحرف الاستدراك يقع بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً؛ فيُستدرك به النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي[١١١]. وأما معرفة جهة

الاستدراك فهي التحديد الدقيق للأمر المستدرك، والأمر المستدرك عليه. وإذا اختل الأمران المذكوران أو أحدهما لَمْ يكن للكلام فائدةٌ، وَلَمْ يكن للاستدراك مغزىً.

ونظراً لكثرة الآيات التِي اقترنت أفعال العِلْمِ فيها بحرف الاستدراك فسيُقْتَصَرُ على بعض المواضع، ويقاسُ غيرها عليها.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣].

جمهور المفسرين على أنَّ الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ متعدٍّ، وأن مفعولَه محذوفٌ اختصاراً؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: ولكن لا يعلمون أَنَّهُمْ هم السفهاء[١١٢]. وقيل: لا يعلمون ما يحل بِهِمْ من العذاب؛ بسبب فعلهم المذكور[١١٣].

وَذَهَبَ البقاعيُّ إِلَى أنَّ الْفِعْلَ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم، والتقدير: ليس لهم علمٌ أصلاً، لا بذلك ولا بغيره، ولا يُتَصَوَّرُ لهم علمٌ؛ لتركب جهلهم في جبلتهم[١١٤].

المناقشة والترجيح

١- تحقيق معنى الاستدراك في هذه الآية هو أن اللهَ يعلمُ أَنَّهُمْ هم السفهاء، ولكنهم لا يعلمون ذلك، فوقعت «لكنَّ» بين متنافيين. وجهة الاستدراك أَنَّهُمْ لما طُلب منهم أن يؤمنوا كما آمن الناسُ، فقابلوا ذلك بأن غيرهم من الناس سفهاء، وأخبر الله عنهم أَنَّهُمْ هم السفهاء، كانوا حقيقين بأن يعلموا أن ذلك كما أخبر الله تعالى، لا أَنَّهُمْ علماء كما يَدَّعُون. فاستدرك عليهم هذا المعنى الذي فاتهم من عدم العلم بذلك[١١٥].

٢- ما قيل من أن التقدير: "لا يعلمون ما يحل بِهِمْ من العذاب" ضعيف، كما نصَّ عليه الشهابُ الخفاجيُّ[١١٦]. ووجهُ ضعفِه أن جهة الاستدراك عليه غير واضحةٍ،

والتقدير عليها بعيدٌ عن البلاغة والفصاحة.

٣- القول بتَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم يقال فيه ما قيل في النقطة السابقة؛ إذ إنَّ جهة الاستدراك عليه غير واضحةٍ.

٤- ما ذهب إليه البقاعيُّ من أن التقدير: "ليس لهم علمٌ أصلاً، لا بذلك ولا بغيره، ولا يتصور لهم علمٌ" فيه تحميلٌ للنص ما لا يحتمل؛ فالآية ليس هذا سياقها، ولا ألفاظها تدل عليه.

٥- بما أن الوجهين المذكورين لا يخلوان عن ضعفٍ، فالراجح هنا هو ما ذهب إليه جمهورُ المفسرين من أنَّ الفعلَ متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ اختصاراً. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٧].

أكثرُ المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في الآية متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ. ولهم في تقديره أقوالٌ كثيرةٌ[١١٧]؛ منها: لا يعلمون أنَّ إنزالَ الآيةِ يعقبه عذابٌ يكونُ فيه استئصالهم. أو: لا يعلمون أنه لا يُنَزِّلُ الآيةَ إلا عند الحاجة إليها. أو: لا يعلمون أنَّ الله إنما يُنَزِّلُ ما فيه الصلاح لعباده. أو: أنّ الله قادرٌ على أنْ يُنَزِّلَ تلك الآية. ونحو ذلك.

واقتصر البقاعيُّ -كعادته- على كون الفعل مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم، والتقدير عنده: ولكن أكثرهم ليس فيهم قابليَّةُ العلم[١١٨].

وَجَوَّزَ أَبُو السُّعُودِ، والآلوسيُّ، الوجهين، مع تقديم كونه مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم، والتقدير: ولكن أكثرهم ليسوا من أهل العلم[١١٩].

المناقشة والترجيح

١- بعضُ التقديراتِ المذكورةِ على كونِ الفعلِ متعدياً ضعيفةٌ ولا تتناسب مع السياق؛ كالقول بِأَنَّهُم لا يعلمون أن إنزال الآية يعقبه عذابٌ يكون فيه استئصالهم؛ إذ السباق والسياق في طلب المشركين الآيات وتعنتهم في ذلك، ولا يوجد ما يدل على العذب والاستئصال في هذا الموضع.

٢- من شروط الحذف التِي أجمع عليها المفسرون وعلماء اللغة أن لا يخل الحذف بالكلام، وأن يكون في الكلام ما يدل على ذلك المحذوف. وعليه فأفضل التقديرات للمفعول المحذوف هو ما دلَّ عليه ما قبل الاستدراك؛ وهو: أَنَّهُمْ لا يعلمون أن الله قادرٌ على إنزال آيةٍ. وعليه فإن كون أكثرهم لا يعلمون يدلُّ على أن فيهم من يعلم ذلك، ولكنه يكابر.

٣- كي يكون الترجيح دقيقاً في هذه المواضع يجب ملاحظة جهة الاستدراك، وبملاحظة ذلك يظهر أيضاً ضعف بعض التقديرات التِي ذكرها بعض المفسرين.

٤- من الأقوال التِي تنسجم مع قضية الاستدراك ما ذكره أبو حيَّانَ من أنَّ نفي العلم عنهم من حيث إنَّهم فرقوا بين تعلق القدرة بالآيات التِي نزلت والآيات التِي يقترحونَها. وجهلوا أن تعلق القدرة بِهما سواء. فمن فَرَّقَ بين المتماثلات فهو لا شك جاهل[١٢٠]. وهذا يتفق مع الكلام المذكور آنفاً؛ من أن أكثرهم لا يعلمون ذلك، وأن القلة منهم يعلمونه؛ ولكنهم مكابرون.

٥- ذكر الزمخشريُّ والشوكانِيُّ أن التقدير: لا يعلمون أنَّ الله قادر على إنزال الآية، وأنه ترك إنزالها لحكمة بالغةٍ لا تبلغها عقولهم[١٢١]. والشِّقُّ الأوَّلُ من كلامهما جيِّد كما قُرِّرَ في النقطة التِي قبلها، وأما الشِّقُّ الثاني ففيه نظرٌ؛ إذ الآية تثبت أن أكثر المشركين لا يعلمون، وهي تفيد بمفهومها أن بعضهم يعلمون، وهذا يقتضي

أن من المشركين من يعلم أن ترك إنزال الآية هو لحكمةٍ بالغةٍ!! وهو بعيدٌ جداً.

٦- التقديرُ الذي ذكره البقاعيُّ فيه نظر أيضاً؛ لأن كون المشركين ليس فيهم قابليَّة العلم ينفي عنهم العلم في الحال وفي المآل، وهذا غير سديدٍ؛ إذ إن كثيراً من المشركين أعملوا عقولهم بعد عنادهم، وعلموا أن هذا الدين حقٌّ، ودخلوا فيه.

٧- من خلال ما تقدم يَتَرَجَّحُ أنَّ الفعل متعدٍّ، والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨].

ذهب جمهور المفسرين إلى أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ في هذه الآية متعدٍّ، ولهم في تقدير مفعوله المحذوف أقوال متقاربة؛ نحو: لا تعلمون قدر ما أعد الله لكل فريق من العذاب[١٢٢]. أوْ: لا تعلمون يا أهل الدنيا مقدار ذلك[١٢٣].

ودَهَبَ البقاعيُّ إلى أن التقدير: ولكن لا تعلمون بذلك[١٢٤].

المناقشة والترجيح

١- الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هنا واقع في سياق الاستدراك، ولا بُدَّ من أن تلحظ العلاقة بين المستدرك والمستدرك عليه، وإلا لكان الاستدراك عديم الفائدة. وهذا لا يتأتى على تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم.

٢- التقدير الذي ذكره البقاعيُّ وإن كان ظاهره لزوم الفعل؛ إذْ عبَّر بحرف الجرِّ، إلا أن تقديره نفسه يحمل على أن الفعل متعدٍّ؛ لما تقرر في علم النحو من أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، أو بحرف الجر[١٢٥].

٣- مفعول ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هنا محذوفٌ اختصاراً، دل عليه قوله: ﴿لِكُلٍّ ضِعْفٌ﴾، والتقدير: لا تعلمون سببَ تضعيف العذاب لكل من الطائفتين[١٢٦].

٤- مما سبق يظهرُ أنَّ الفعلَ ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هنا متعدٍّ، لا غير. والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع: أفعالُ العِلْمِ الْوَاقِعَةُ في جُملةٍ شَرطيةٍ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ المنفيَّةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ في جُمَلٍ شَرْطِيَّةٍ في موضعين فقط في القرآن الكريم؛ وهما:

قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. ومثله في سورة الأنبياء [٧].

أكثرُ المفسرين على أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ في الآيتين الكريمتين متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ، والتقدير: إن كنتم لا تعلمون أنَّ الرسلَ قبل محمد صلى الله عليه وسلم رجال من بني آدم. أو: إن كنتم لا تعلمون أمر الرسل قبل محمد صلى الله عليه وسلم إنساً كانوا أم ملائكةً[١٢٧]. أو: إن كنتم لا تعلمون صدقه ومطابقته للواقع[١٢٨]. أو: إن كنتم لا تعلمون نبأ الأولين[١٢٩]. أو: إن كنتم لا تعلمون هذه الحقائق[١٣٠].

وذهب البقاعيُّ –كعادته– إلى أن الفعل مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم، والتقدير: إن كنتم لا أهلية لكم في اقتناص علم[١٣١].

وجوز السمينُ الحلبيُّ الوجهين، والتقدير على وجه اللزوم عنده: إنْ كنتم مِنْ غيرِ ذوي العلمِ[١٣٢].

المناقشة والترجيح

١- جملة ﴿إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ هي فعل الشرط، وجوابه محذوفٌ دَلَّ عليه ما قبله؛ أي: فاسألوهم[١٣٣]. ولا بُدَّ أن يكون بين فعل الشرط وجوابه صلةٌ وتناسبٌ، وتَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم لا يفي بهذا؛ إذ يكون المعنى عليه: إن كنتم غير ذوي علم فاسألوا أهل الكتاب من قبلكم!! وإنما يكون السؤال عن أمر محدَّدٍ يجهلُه السائلُ، وليس الجهل على إطلاقه، وإلا فالمناسب أن يكون الجواب: فَتَعَلَّمُوا.

٢- حرف الشرط «إن» -التي ترد في الشرط المظنون عدم وجوده- يومئ إلى أن المخاطبين يعلمون كون الرسل قبل محمد صلى الله عليه وسلم بشراً؛ ولكنهم قصدوا المكابرة(١٣٤). وبناءً عليه فليس من المناسب نفي العلم عنهم كما يلزم من تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم.

٣- ومن خلال ما تقدم فالذي يليقُ بفخامةِ التَنْزِيلِ الكريمِ أن يكون الفعل متعدياً. والله تعالى أعلم.

المطلب الخامس: أفعالُ العِلْمِ الْوَاقِعَةُ فِي حيِّزِ الإضافةِ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ في حيز الإضافة للظرف «حيثُ» في موضعين فقط في القرآن الكريم؛ وهما:

قوله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢]، ومثله في سورة القلم [٤٤].

المفسرون – باستثناء البقاعيِّ- على أنَّ الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في هذه الآية متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ، واختلفوا في تقديره على أقوال، منها: مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ ما يراد بِهم(١٣٥). أو: مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ أنه استدراج(١٣٦). ونحو ذلك.

وذهب البقاعيُّ -كعادته- إلى أن الفعل مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم؛ والمعنى: من حيث لا يَتَجَدَّدُ لهم عِلْمٌ مَّا، في وقت من الأوقات(١٣٧).

المناقشة والترجيح

١- المعنى الذي ذهب إليه البقاعيُّ متكلفٌ وغامضٌ ونافرٌ عن السياق؛ إذ لا تظهر العلاقةُ واضحةً بين تجدد العلم وبين الاستدراج.

٢- التقديران المذكوران على كون الفعل متعدياً مقبولان جدّاً، ولا تكلُّفَ فيهما، والثاني منهما ألصقُ بالسياق؛ لجعله مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾ المحذوف مدلولاً عليه بالاستدراج المذكور، قال ابنُ عاشور: "وحذف مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾ لدلالة الاستدراج عليه، والتقدير: لا يعلمون تدرجه. وهذا مُؤْذِنٌ بأنه استدراجٌ عظيمٌ لا يُظَنُّ بالمفعول به أن يتفطن له"(١٣٨).

المطلب السادس: أفعالُ العِلْمِ الْوَاقِعَةُ خبراً أو صفةً

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها فِي الْفَوَاصِلِ خبراً لمبتدإٍ في موضع واحدٍ فقط، وصفةً في موضع واحد كذلك. وفيما يأتِي استعراضُ هذين الموضعين.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٩٣].

ذهب المفسرون إلى أن الفعل هنا متعدٍ، وله مفعولٌ مُقَدَّرٌ؛ نحو: فهم لا يعلمون سوءَ عاقبة التخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم(١٣٩). أو: فهم لا يعلمون ما يَتَرَتَّبُ على الجهاد من منافع الدين والدنيا(١٤٠). وقيل: لا يعلمون أدلةَ التوحيد(١٤١).

وذهب البقاعيُّ -كعادته- إلى تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم، والتقدير عنده: فهم لا علمَ لهم(١٤٢).

المناقشة والترجيح

١- على القول بأن الفعل متعدٍّ فالمفعولُ محذوفٌ اختصاراً؛ لدلالة ما قبله عليه. وعليه فالتقدير الأول والتقدير الثاني مقبولان؛ لوضوح الدلالة على المحذوف. وأما التقدير الثالث فنافرٌ عن السياق؛ لعدم وجود ما يدل على المحذوف.

٢- القولُ بتَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم نافرٌ أيضاً عن السياق؛ إذ لا تَظْهَرُ العلاقةُ واضحةً بين نفي العلم عنهم مطلقاً وبين الطبع على قلوبهم؛ فقد تقدم مراراً أن لديهم علوماً دنيويةً كثيرةً هم بارعون فيها.

٣- من خلال ما سبق يَتَرَجَّحُ ما عليه الجمهور؛ وهو أن الفعل متعدٍّ. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

أكثرُ المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ هنا متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ، ولهم في تقديره أقوالٌ؛ منها: ما لهم وما عليهم. أو: لا يعلمون قدرَ ما دُعُوا إليه. أو: الرشد من الغَيِّ. أو: لا يَعْلَمُونَ ما الإسلام وما حقيقته. أو: لا يعلمون ما يحتوي عليه القرآن من الإرشاد والهدى. ونحو ذلك[١٤٣].

وذهب البقاعيُّ، الشربينيُّ، والشوكانيُّ، إلى أن الفعل مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم، والتقدير: بِأَنَّهُم قومٌ لا علم لهم. أو: بِأَنَّهُم قومٌ فاقدون للعلم النَّافعِ المميز، بين الخير والشر[١٤٤].

وَجَوَّزَ أَبُو السُّعُودِ، والآلوسيُّ، الوجهين[١٤٥].

المناقشة والترجيح

١- القولُ بتَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم لا يتفق مع مضمونِ الآيةِ؛ إذ كيف سيسمعُ كلامَ الله ويفهمه ويدخل في هذا الدين إن كان جاهلاً لا علمَ عنده!!

٢- تقدم مراراً أن غير المؤمنين عندهم علومٌ دنيويةٌ كثيرةٌ، وهو بارعون فيها، ولديهم عُقُولٌ رَاجِحَةٌ. فنفي العلم عنهم مطلقاً يحتاج إلى قرينةٍ ودليلٍ.

٣- علل البقاعيُّ والشربينيُّ قولهما بأنَّ العربَ لا عهدَ لهم بنبوةٍ ولا رسالةٍ ولا كتابٍ، فإذا عُلِّمُوا أوشك أن ينفعهم العلم[١٤٦]. وهذا القول فيه نظرٌ؛ فإن المشركين ليسوا جميعاً من العرب؛ إذ قد وُجِدَ الشِّرْكُ في غيرهم، وحينئذٍ فالقول المذكور مما لا مساغ له.

٤- الراجح هو رأي جمهور المفسرين، أن الفعل هنا متعدٍّ، والله تعالى أعلم.

وفي نِهاية هذا المبحث يظهر أنَّ القَدْرَ الْمُشْتَرَكَ من كلامِ ابنِ هشامٍ والسَّكَّاكِيِّ؛ وهو أفعال العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ الْوَاقِعَةُ فِي الْفَوَاصِلِ، صحيحٌ تماماً؛ فجميع تلك المواضع غير مُصَرَّحٍ بمفعولها. مع ملاحظة أن بعضها يتعين كونه متعدياً، ولا يصح حمله على اللزوم.

المبحث الخامس: أفعالُ العِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ الْوَاقِعَةُ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ العِلْمِ المنفية، التِي لَمْ يُصَرَّحْ بمفعولها، فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ في أربعةِ مواضعَ بصيغة الجمع(١٤٧)، كلها بياء الغيب. بالإضافة إلى أربعةِ مواضعَ بصيغة المفرد(١٤٨).

وفيما يأتِي بيانُ هذِهِ المواضعِ، مع بيانِ الرَّاجِحِ فيها.

الموضعان: الأول والثاني: قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة: ١١٣]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَـٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].

الكثرة الكاثرة من المفسرين مروا على الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في الآيتين دون أن ينصوا على كونه لازماً أو متعدّياً، ولكن من الملاحظ أنَّ تفسيراتِهم للآيتين تنسجم مع اعتبارهم إياه مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ اللازم؛ من خلال كون الآية نازلةً في المشركين؛ لأَنَّهُمْ لا كتاب لهم، أو نازلةً في اليهود أو النصارى؛ ونفى عنهم العلم لأَنَّهُمْ لَمْ يعملوا بكتابهم، والتقدير: قال الجهلةُ(١٤٩).

وانفرد النخجوانِيُّ بالقول بأن الفعل متعدٍّ، ومفعولُهُ محذوفٌ، والتقدير: لا يعلمون الكتابَ والنَّبِيَّ والدينَ والإيمانَ(١٥٠).

المناقشة والترجيح

١- من الجليِّ جداً أن السياق لا يتحدَّث عن المفعول؛ وإنما القصدُ هو إثباتُ عدم

العلم للمذكورين؛ من خلال ذِكْرِ مقولاتِهم الدَّالَّةِ على جهلِهم. ولِذَا فلا مناصَ من تَنْزِيل الفعل مَنْزِلَة اللازم؛ كي يُسْنَدَ الفعلُ إلى الفاعل، دون التَّعَرُّضِ للمفعول.

٢- التقدير الذي ذكره النخجوانيُّ إنما يستقيمُ على القول بأنَّ الآيةَ نازلةٌ في المشركين، وأما على القول بأنَّها في اليهود أو النصارى، أو أَنَّهَا عامةٌ فإنَّ هذا التقديرَ لا يستقيم. ولا يخفى أن ما كان محتملاً للأوجه أولى مما يقصر الكلام على وجهٍ واحدٍ.

٣- من خلال النقطتين السابقتين يَتَرَجَّحُ أن الفعل في الآيتين الكريمتين مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم. والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر: ٩].

هذه الآيةُ الكريمةُ من الآياتِ التِي قَوِيَ فيها الخلافُ بين المفسرين في مسألة حذف المفعول أو تَنْزِيل المتعدي مَنْزِلَة اللازم.

وممن ذهبوا إلى أنَّ فِعْلَيِ العلم في الآية متعديان، ومفعولهما محذوفٌ: الطبريُّ، ومكيٌّ، والواحديُّ، وابنُ الجوزيِّ، وأبو السُّعُودِ، وغيرُهم. والتقدير عندهم: هل يستوي الذين يعلمون ما لهم في طاعتهم لربهم من الثواب، وما عليهم في معصيتهم إياه من التبعات، والذين لا يعلمون ذلك[١٥١]. أو: هل يستوي الذين يعلمون أن ما وعد الله من الثواب والعقاب حق، والذين لا يعلمون ذلك[١٥٢]. أو: هل يستوي الذين يعلمون حقائقَ الأحوالِ والذين لا يعلمون شيئاً[١٥٣].

وممن ذهبوا إلى أن الفعلين مُنَزَّلان مَنْزِلَة اللازم: الرازيُّ، وأبو حيَّانَ، والبقاعيُّ، والشربينيُّ، والشنقيطيُّ، وابنُ عاشور، وغيرُهم. والتقدير عندهم: قل هل يستوي العالمون وغير العالمين(١٥٤).

وجوز الشوكانِيُّ الوجهين(١٥٥).

وأجمع علماء البلاغة على تَنْزِيل الفعلين في هذه الآية مَنْزِلَة اللازم؛ لأن الغرض إثبات الفعل لفاعله مع قطع النظر عن اعتبار تعلق الفعل بمن وقع عليه، فالمراد من الآية أنَّه لا استواءَ بين العلم والجهل، ولا بين العلماء والجهال. وليس المراد بيان ما وقع عليه الفعلُ(١٥٦).

المناقشة والترجيح

١- قوَّة الخلافِ بين المفسرين هنا تُؤْذِنُ بأنَّ الوجهين معتبران، وتُؤْذِنُ بأنَّ في هذا الموضعِ أمراً استلزم قوة الاختلاف، وذلك على غير ما تقدم في مواضعَ مشابهةٍ.

٢- من الأمور التِي اقتضت قوة الاختلاف هنا ما ذكره علماءُ البلاغةِ من أنَّ الغرضَ هو إثبات الفعل للفاعل، بغض النظر عن المفعول؛ فسياق الآية هو نفيُ استواءِ العالمينَ والجاهلينَ. بغض النظر عما وقع عليه فعل العلمُ.

٣- الغرضُ من حذف المفعول في الموضعين عند من قال بذلك هو الاختصارُ. وقد ردَّ ابن عاشور هذا الكلامَ بأن معنى الآية ليس عليه. واستدلَّ على أن المراد الذين اتصفوا بصفة العلم بقوله تعالى عقب ذلك: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، أي: أهل العقول، والعقل والعلم مترادفان(١٥٧).

٤- من الأمور التِي تساعد في الترجيح هنا معرفة العلم المذكور: أَهُوَ العلمُ على إطلاقه، أم العلمُ الدينيُّ؟ وقد حَمَلَ الآلوسيُّ ﴿ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾ على العلم الدينيِّ(١٥٨).

ولا شكَّ في أن حمل العلم على المعنى المذكور يجعل الفعل متعدياً؛ لأن التقدير يصير: قل هل يستوي الذين يعلمون العلمَ الدينيَّ والذين لا يعلمونه. ويُرَدُّ على هذا الكلام بكلام ابن عاشور المتقدم.

٥- كان مقتضى السياق أن تجيء المفاضلة بين المؤمن والكافر، أو بين من يذكر الله ومن لا يذكره، ولكن جاءت المفاضلة بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون؛ في إشارة إلى أنَّ العلمَ هو الذي تقوم عليه قيم الناس، وتثقل أو تخف به موازينهم، في أيِّ أمر من أمور الدنيا، أو الدين[١٥٩]. وهذا مما يرجح أنَّ المرادَ بالعلمِ العلمُ على إطلاقه.

٦- من خلال ما تقدم فالراجح أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في موضعيه في هذه الآية مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ اللازم. والله تعالى أعلم.

الخاتمة

في نِهاية هذا البحث هذا تسجيل لأبرز النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال البحث:

١- ظهر جلياً من خلال هذا البحث أن أفعال العلم التي حُذِفَ مفعولُها، أو نُزِّلَتْ مَنْزِلَة اللازم، هي الأفعال المضارعة فقط، وأكثرها وقوعاً ﴿يَعْلَمُونَ﴾ و﴿نَعْلَمُونَ﴾، ويجيءُ بعدهما ﴿يَعْلَمُ﴾ على قلةٍ. وأما غير هذه الصيغ الثلاث -وكذا الماضي والأمر- فجميع الوارد من ذلك في القرآن الكريم مصرَّحٌ فيه بالمفعول.

٢- أغلب المواضع التي اختُلِفَ فيها بين المفسرين يترجح كونُها متعديةً على كونِها مُنَزَّلَةً مَنْزِلَةَ اللازم.

٣- غَلَبَ على المفسرين في المواضع المختلف فيها حمل أفعال العلم على التعدي؛ وذلك لأن الأصل فيه التعدي، والمقدر فيه كالمذكور، ولا يحذف المفعول إلا لدليل يدل عليه.

٤- بعض المواضع من أفعال العلم المثبتة الواقعة في الفواصل اتفق المفسرون على كونِها متعديةً، ولم يقل أحد منهم بتنزيلها مَنْزِلَة اللازم؛ وهذا يؤيد ما قاله السَّكَّاكِيُّ من أن أغلب فواصل القرآن لم يصرح بمفعولها، وليس جميعها.

٥- البقاعي من أكثر المفسرين الذين قالوا بِتَنْزِيلِ أفعال العلم مَنْزِلَة اللازم؛ فلم يترك القول بذلك إلا في مواضعَ قليلةٍ كما ظهر من خلال البحث. وتابعه في كثير من تلك المواضع الشربينيُّ، وخالفه في بعضها.

٦- ذَهَبَ أكثرُ المفسرين إلى أنَّ أفعالَ العلمِ الواقعةَ بعد حرفَي التنفيس متعدِّيَةٌ، ومفعولها محذوفٌ. وخالفهم البقاعيُّ في موضعٍ واحدٍ فقط؛ وهو موضع سورة التكاثر؛ فقال بتنْزيله مَنْزِلَةَ اللازم، ووافقهم فيما سواه.

٧- جميع أفعال العلم المنفية الواقعة في الفواصل لم يصرح بمفعولها، وهذا هو القدر المشترك بين كلام ابن هشام والسَّكَّاكِيِّ. مع ملاحظة أن كثيراً من المواضع يتعين كون أفعال العلم فيها متعديةً، ولا يصح تنْزيلها مَنْزِلَة اللازم.

٨- القول بأن أفعال العلم المثبتة الواقعة في الفواصل لم يصرح بمفعولها في القرآن الكريم، صحيحٌ تماماً. وهذا هو القسم الخاص بكلام السَّكَّاكِيِّ، ولا ينطبق عليه كلام ابن هشام. مع ملاحظة أن كثيراً من المواضع يتعين كون أفعال العلم فيها متعديةً، ولا يصح تنْزيلها مَنْزِلَة اللازم.

٩- أفعال العلم المنفية الواقعة في غير الفواصل قد صُرِّحَ بمفعولها في القرآن الكريم في مواضع أكثر من المواضع التي لم يصرح به. وهذا هو القسم الخاص بكلام ابن هشام، ولا ينطبق عليه كلام السكاكيِّ.

١٠- نظريةُ السَّكَّاكِيِّ عن حذف أفعال العلم في القرآن الكريم كانت أكثر دقةً وانضباطاً من نظرية ابن هشام.

١١- يوجد قسمٌ رابعٌ لا يدخلُ تحت أيٍّ من نظريتي ابن هشام والسَّكَّاكِيِّ؛ وهو: أفعال العلم المثبتة الواقعة في غير الفواصل. وقد ظهر من خلال هذا البحث أن الكثرة من أفعال العِلْمِ التِي هي من هذا القبيل على التصريح بمفعولها، ولكن بعض الموضع لم يصرح بالمفعول فيها، وهي تحتمل أن تكون أفعال العمل فيها متعدية، وأن تكون مُنَزَّلَةً مَنْزِلَة اللازم.

الهوامش والتعليقات:

(١) الخصائص ٢/ ٣٦٢

(٢) النكت في إعجاز القرآن ص ٧٠.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣١.

(٤) المقتضب ٢/ ٨١.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٦) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ص ١١.

(٧) دلائل الإعجاز ١/ ١٥٣.

(٨) دلائل الإعجاز ١/ ١٥٣- ١٦٢، وينظر: المثل السائر ٢/ ٢٣٩. مغني اللبيب ص: ٧٩٧- ٧٩٩. المطول للتفتازاني ص: ١٤٥.

(٩) مغني اللبيب ص: ٨٢٨- ٨٣٠.

(١٠) مفتاح العلوم للسكاكيِّ ص: ٣٢٨.

(١١) المصباح في شرح المفتاح ص: ٢٥٦.

(١٢) انظر: المطلب الخامس من المبحث الثاني.

(١٣) انظر: المطلب الثالث من المبحث الثاني.

(١٤) البيان في عد آي القرآن ص: ٢١٦.

(١٥) الكليات ص: ٣٨٧.

(١٦) وهذه المواضع هي: [البقرة: ٧٥، ١٤٦]، [آل عمران: ٧٥، ٧٨، ١٣٥]، [الزخرف: ٨٦]، [المجادلة: ١٤].

(١٧) وهذه المواضع هي: [البقرة: ٢٢، ٤٢، ١٨٨]، [آل عمران: ٧١]، [الأنفال: ٢٧].

(١٨) تفسير الطبري ١/ ٣٧٠. الهداية ١/ ١٨٩. تفسير السمعاني ١/ ٥٨. تفسير البغوي ١/ ٩٣. زاد المسير ١/ ٤٣. تفسير القرطبي ١/ ٢٣١. تفسير ابن كثير ١/ ١٩٥.

(١٩) نظم الدرر ١/ ١٥٢. التحرير والتنوير ١/ ٣٣٥.

(٢٠) تفسير الزمخشري ١/ ٩٦. تفسير البيضاوي ١/ ٥٦. تفسير النسفي ١/ ٦٣. البحر المحيط ١/ ١٦٢. الدر المصون ١/ ١٩٦. السراج المنير ١/ ٣٤. تفسير أبي السعود ١/ ٦٢. تفسير الآلوسي ١/ ١٩٣.

(٢١) ينظر: تفسير الطبري ١/ ٣٧٣.

(٢٢) تفسير الزمخشري ١/ ٩٦. فتوح الغيب ١/ ٥٠٢.

(٢٣) تفسير الزمخشري ١/ ١٣٣. التحرير والتنوير ١/ ٤٧٢.

(٢٤) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري ١/ ٥٧٢. الوسيط للواحدي ١/ ١٢٩. تفسير الزمخشري ١/ ١٣٣. تفسير ابن عطية ١/ ٤٥٣. تفسير البيضاوي ١/ ٧٧.

(٢٥) البحر المحيط ١/ ٢٩١. تفسير أبي السعود ١/ ٩٦. تفسير الآلوسي ١/ ٢٤٨.

(٢٦) نظم الدرر ١/ ٣٢٠.

(٢٧) البحر المحيط ١/ ٢٩٢.

(٢٨) فتوح الغيب ١/ ٥٠٢. وينظر: التحرير والتنوير ١/ ٤٧٢.

(٢٩) تفسير الطبري ٢/ ٢٤٩. تفسير السمعاني ١/ ٩٨. تفسير البغوي ١/ ١٣٥. تفسير الزمخشري ١/ ١٥٦. زاد المسير ١/ ٨٠. تفسير البيضاوي ١/ ٨٩. تفسير ابن كثير ١/ ٣٠٧. تفسير الآلوسي ١/ ٢٩٩.

(٣٠) نظم الدرر ١/ ٤٨٧. تفسير المنار ١/ ٢٩٥.

(٣١) تفسير أبي السعود ١/ ١١٧.

(٣٢) نظم الدرر ١/ ٤٨٧.

(٣٣) تفسير أبي السعود ١/ ١١٧.

(٣٤) تفسير المنار ١/ ٢٩٥.

(٣٥) تفسير الطبري ٤/ ٥٩٩. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٠٩. تفسير السمعاني ١/ ٢٣٤. تفسير البغوي ١/ ٣١٠. تفسير النسفي ١/ ١٩٢. تفسير الخازن ١/ ١٦٤.

(٣٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٠٩.

(٣٧) تفسير السمعاني ١/ ٢٣٤. تفسير البغوي ١/ ٣١٠.

(٣٨) ينظر: تفسير النسفي ١/ ١٩٢. تفسير الخازن ١/ ١٦٤.

(٣٩) ينظر: الوسيط للواحدي ١/ ٣٣٧. تفسير القرطبي ٣/ ١٥٤. البحر المحيط ٢/ ٤٨٣. تفسير البيضاوي ١/ ١٤٣. نظم الدرر ٣/ ٣١٧. تفسير أبي السعود ١/ ٢٢٧. حاشية الشهاب على البيضاوي ٢/ ٣١٥. تفسير الشوكاني ١/ ٢٧٥. تفسير الآلوسي ١/ ٥٣٦.

(٤٠) ينظر: البحر المحيط ١٠/ ١٥٢.

(٤١) تفسير الطبري ١١/ ٥٦١. تفسير ابن عطية ٢/ ٣٢٦. تفسير القرطبي ٧/ ٤٦. تفسير البيضاوي ٢/ ١٧٤. تفسير النسفي ١/ ٥٢٤. البحر المحيط ٤/ ٥٩٥. تفسير ابن كثير ٣/ ٣٠٥. تفسير النيسابوري ٣/ ١٢٧. نظم الدرر ٧/ ٢٠٦. السراج المنير ١/ ٤٣٩.

(٤٢) تفسير الخازن ٢/ ١٣٩.

(٤٣) تفسير أبي السعود ٣/ ١٦٥. تفسير الآلوسي ٤/ ٢٢٢.

(٤٤) ينظر: تفسير أبي السعود ٣/ ١٦٥. تفسير الآلوسي ٤/ ٢٢٢. تفسير المنار ٧/ ٥٣١.

(٤٥) ينظر: الوسيط للواحدي ٢/ ٣٠٩. تفسير البغوي ٢/ ١٤٩. زاد المسير ٢/ ٦٤. تفسير البيضاوي ٢/ ١٧٧. تفسير النسفي ١/ ٥٢٨. تفسير الخازن ٢/ ١٤٤. السراج المنير ١/ ٤٤٣. تفسير أبي السعود ٣/ ١٧١. تفسير الآلوسي ٤/ ٢٣٥. تفسير المنار ٧/ ٥٥٠. التحرير والتنوير ٧/ ٤٢٣.

(٤٦) تفسير الطبري ١٢/ ٣١. زاد المسير ٢/ ٦٤. تفسير النسفي ١/ ٥٢٨.

(٤٧) وهذه المواضع هي: [البقرة: ١٠٢، ١٠٣]، [النحل: ٤١]، [العنكبوت: ٤١، ٦٤]، [الزمر: ٢٦]، [القلم: ٣٣].

(٤٨) وهذه المواضع هي: [البقرة: ١٨٤، ٢٨٠]، [الأنعام: ٨١]، [التوبة: ٤١]، [النحل: ٩٥]، [المؤمنون: ٨٤، ٨٨، ١١٤]، [العنكبوت: ١٦]، [الصف: ١١]، [الجمعة: ٩]، [نوح: ٤].

(٤٩) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٨٦. تفسير السمرقندي ١/ ٨٠. الهداية ١/ ٣٨٠. تفسير الراغب الأصفهاني ١/ ٢٨٠. تفسير الزمخشري ١/ ١٧٣. تفسير الرازي ٣/ ٦٣٣. تفسير البيضاوي ١/ ٩٨. تفسير أبي السعود ١/ ١٤٠.

(٥٠) ينظر: تفسير الرازي ٣/ ٦٣٣. تفسير البيضاوي ١/ ٩٨. تفسير أبي السعود ١/ ١٤٠. التحرير والتنوير ١/ ٦٤٧.

(٥١) تفسير الزمخشري ١/ ١٧٤. البحر المحيط ١/ ٥٣٧. الدر المصون ٢/ ٥١. تفسير أبي السعود ١/ ١٤١. تفسير الآلوسي ١/ ٣٤٧.

(٥٢) تفسير الطبري ٣/ ٤٤٤. تفسير الماوردي ١/ ٢٣٩. تفسير الراغب الأصفهاني ١/ ٣٩٠. السراج المنير ١/ ١١٩. تفسير المنار ٢/ ١٢٧.

(٥٣) تفسير البيضاوي ١/ ١٢٤. البحر المحيط ٢/ ١٩٣. الدر المصون ٢/ ٢٧٦. تفسير أبي السعود ١/ ١٩٩. تفسير الآلوسي ١/ ٤٥٦.

(٥٤) وهذه المواضع هي: [البقرة:٢٨٠]، [الأنعام:٨١]، [التوبة:٤١]، [النحل:٩٥]، [المؤمنون:٨٤، ٨٨]، [العنكبوت:١٦]، [الصف:١١]، [الجمعة:٩].

(٥٥) المفصل ص: ٤٣٥. الجنى الداني ص: ٥٩. مغني اللبيب ص: ١٨٤.

(٥٦) علوم البلاغة ص: ٥٢. البلاغة العربية ١/ ١٩٢.

(٥٧) وهذه المواضع هي: [الحجر: ٣]، [الحجر: ٩٦]، [العنكبوت: ٦٦]، [الصافات: ١٧٠]، [غافر: ٧٠]، [الزخرف: ٨٩]، [النبأ: ٤، ٥].

(٥٨) وهذه المواضع هي: [الأنعام: ٦٧]، [الأعراف: ١٢٣]، [النحل: ٥٥]، [الروم: ٣٤]، [التكاثر: ٣، ٤].

(٥٩) تفسير الطبري ١١/ ٤٣٤. الهداية ٣/ ٢٠٥٨. تفسير الخازن ٢/ ١٢٢. نظم الدرر ٧/ ١٤٦. السراج المنير ١/ ٤٢٧. تفسير ابن عجيبة ٢/ ١٣٠. تفسير الشوكاني ٢/ ١٤٦.

(٦٠) التحرير والتنوير ٧/ ٢٨٨.

(٦١) ينظر: تفسير الطبري ١٣/ ٣٣. الوسيط للواحدي ٢/ ٣٩٦. زاد المسير ٢/ ١٤٥. تفسير البيضاوي ٣/ ٢٩. البحر المحيط ٥/ ١٤١. نظم الدرر ٨/ ٣١. تفسير أبي السعود ٣/ ٢٦١. تفسير الشوكاني ٢/ ٢٦٧.

(٦٢) التحرير والتنوير ٩/ ٥٤.

(٦٣) ينظر: تفسير الطبري ٢٤/ ٥٨٠. الوسيط للواحدي ٤/ ٥٤٩. تفسير القرطبي ٢٠/ ١٧٢. تفسير البيضاوي ٥/ ٣٣٤. تفسير الشوكاني ٥/ ٥٩٧. تفسير الآلوسي ١٥/ ٤٥٣.

(٦٤) التفسير المظهري ١٠/ ٣٣٤. التحرير والتنوير ٣٠/ ٥٢١.

(٦٥) نظم الدرر ٢٢/ ٢٢٩.

(٦٦) نظم الدرر ٢١/ ١٩٢.

(٦٧) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١١٣- ١١٤. تفسير الثعلبي ٥/ ٢٢٧. تفسير البغوي ٢/ ٤٩٥. تفسير ابن عطية ٣/ ٢٥٠. زاد المسير ٢/ ٤٤٣. تفسير البيضاوي ٣/ ١٦٦. البحر المحيط ٦/ ٢٨٥. نظم الدرر ١٠/ ١١٢. تفسير أبي السعود ٤/ ٢٨٢. تفسير الشوكاني ٣/ ٣٨. تفسير الآلوسي ٦/ ٤٤٤.

(٦٨) تفسير النيسابوري ١/ ٥٤٣.

(٦٩) ينظر: تفسير الطبري ٤/ ٢٩٩. الهداية ١/ ٧٧٨. الوسيط للواحدي ١/ ٣٢٠. تفسير الزمخشري ١/ ٢٥٨. زاد المسير ١/ ١٨١. تفسير الرازي ٦/ ٤٥٧. تفسير الرازي ٨/ ٢٥٤. تفسير القرطبي ٣/ ١٥٩. تفسير البيضاوي ١/ ١٣٦. تفسير النسفي ١/ ١٧٩. البحر المحيط ٢/ ٤٩٥.

(٧٠) تفسير الآلوسي ١/ ٥٠٢. التحرير والتنوير ٢/ ٣٢٣.

(٧١) نظم الدرر ٣/ ٢٢٢- ٢٢٣، ٣/ ٣٢٧، ٤/ ٤٥١، ١١/ ٢١٥، ١٣/ ٢٣٤.

(٧٢) السراج المنير ١/ ١٤٠، ١/ ١٥١، ١/ ٢٢٤، ٢/ ٢٥٠.

(٧٣) السراج المنير ٢/ ٦١٠.

(٧٤) الوسيط للواحدي ٣/ ٢٣٨. تفسير الزمخشري ٣/ ١١٨. تفسير القرطبي ١١/ ٢٩٠. تفسير البيضاوي ٤/ ٥١. تفسير النسفي ٢/ ٤٠٤. البحر المحيط ٧/ ٤٣٢. الدر المصون ٨/ ١٥٩. نظم الدرر ١٢/ ٤٢١. تفسير أبي السعود ٦/ ٦٧. تفسير الشوكاني ٣/ ٤٨٢. تفسير الآلوسي ٩/ ٤٨.

(٧٥) تفسير الطبري ١٨/ ٤٤٥. تفسير الماتريدي ٧/ ٣٤٦. زاد المسير ٣/ ١٩١. البحر المحيط ٧/ ٤٣٢. الدر المصون ٨/ ١٥٩. تفسير السعدي ص: ٥٢٤.

(٧٦) تفسير الآلوسي ٩/ ٤٨.

(٧٧) ينظر: تفسير الطبري ٢٣/ ١٤٩. الهداية ١١/ ٧٢٩٠. زاد المسير ٤/ ٢٢٨. تفسير الخازن ٤/ ٢٤١. تفسير ابن كثير ٧/ ٥٤٤.

(٧٨) نظم الدرر ١٩/ ٢٣٦. التحرير والتنوير ٢٧/ ٣٣٢.

(٧٩) ينظر: تفسير الطبري ١٩/ ٣٤٨. تفسير الزمخشري ٣/ ٣١٣. تفسير البيضاوي ٤/ ١٣٨. تفسير النسفي ٢/ ٥٦٣. نظم الدرر ١٤/ ٣٥. تفسير الإيجي ٣/ ١٧٩. تفسير أبي السعود ٦/ ٢٤٣. تفسير الآلوسي ١٠/ ٧٩. فتح البيان ٩/ ٣٧٩.

(٨٠) البيان في عد آي القرآن ص: ١٩٦.

(٨١) [يس: ٣٦].

(٨٢) وهذه المواضع هي: [البقرة: ٣٠، ٨٠، ١٦٩]. [الأعراف: ٢٨، ٣٣، ٦٢]. [يونس: ٦٨]. [يوسف: ٨٦، ٩٦]. [النحل: ٨]. [الْوَاقِعَة: ٦١].

(٨٣) [العلق: ٥].

(٨٤) الكليات ص: ٣٨٧.

(٨٥) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري ١٥/ ١٨٧-١٨٨. تفسير الثعلبي ٥/ ١٤٥. الهداية ٥/ ٣٣١٩. الوسيط للواحدي ٢/ ٥٥٧.

(٨٦) ينظر على سبيل المثال: تفسير النسفي ٢/ ٣٨.

(٨٧) ينظر على سبيل المثال: تفسير الزمخشري ٢/ ٣٦٦. تفسير أبي السعود ٤/ ١٧٢. تفسير الآلوسي ٦/ ١٦٣.

(٨٨) ينظر على سبيل المثال: تفسير المنار ١١/ ٣٨٧.

(٨٩) تفسير الرازي ١٧/ ٢٩٤. تفسير أبي السعود ٤/ ١٧٢. تفسير الآلوسي ٦/ ١٦٣.

(٩٠) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري ٢٠/ ١٢٠. الهداية ٩/ ٥٧٠٧.

(٩١) ينظر على سبيل المثال: الوسيط للواحدي ٣/ ٤٣٩. السراج المنير ٣/ ١٧٩.

(٩٢) ينظر على سبيل المثال: أوضح التفاسير ١/ ٢٣٨.

(٩٣) تفسير البيضاوي ٤/ ٢١١. نظم الدرر ١٥/ ١٣٦. تفسير أبي السعود ٧/ ٦٧.

(٩٤) حاشية الشهاب على البيضاوي ٧/ ١٣٠.

(٩٥) تفسير الآلوسي ١١/ ٦١.

(٩٦) حاشية الشهاب على البيضاوي ٧/ ١٣٠. تفسير الآلوسي ١١/ ٦١.

(٩٧) تفسير الطبري ٢٢/ ٧٠. الوسيط للواحدي ٤/ ٩٧. تفسير الشوكاني ٥/ ٩. فتح البيان ١٢/ ٤٢٥. تفسير المراغي ٢٥/ ١٥٢.

(٩٨) نظم الدرر ١٨/ ٨٧. السراج المنير ٣/ ٥٩٧.

(٩٩) وهذه المواضع هي: [البقرة: ٢١٦، ٢٣٢]، [آل عمران: ٦٦]، [النحل: ٧٤]، [النور: ١٩].

(١٠٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٨٢. تفسير السمرقندي ١/ ٧٧. الوسيط للواحدي ١/ ١٨١. تفسير الزمخشري ١/ ١٧١. تفسير ابن عطية ١/ ١٨٥. تفسير البيضاوي ١/ ٩٧. تفسير النسفي ١/ ١١٥. تفسير أبي السعود ١/ ١٣٦. تفسير الشوكاني ١/ ١٣٩. تفسير الآلوسي ١/ ٣٣٦.

(١٠١) ينظر: تفسير السمرقندي ١/ ٧٧. الهداية ١/ ٣٦٤. البحر المحيط ١/ ٥٢٢.

(١٠٢) الوسيط للواحدي ١/ ١٨٢.

(١٠٣) تفسير الراغب الأصفهاني ١/ ٢٧٣.

(١٠٤) تفسير ابن عطية ١/ ١٨٥- ١٨٨. وينظر: تفسير القرطبي ٢/ ٤١.

(١٠٥) تفسير أبي السعود ١/ ١٣٦. تفسير الآلوسي ١/ ٣٣٦.

(١٠٦) ينظر: حاشية الشهاب البيضاوي ٢/ ٢١٣.

(١٠٧) ينظر: نظم الدرر ٢/ ٧٢.

(١٠٨) وهذه المواضع هي: [البقرة: ١٣]، [الأنعام: ٣٧]، [الأعراف: ١٣١، ١٨٧]، [الأنفال: ٣٤]، [يونس: ٥٥]، [يوسف: ٢١، ٤٠، ٦٨]، [النحل: ٣٨]، [القصص: ١٣، ٥٧]، [الروم: ٦، ٣٠]، [سبأ: ٢٨، ٣٦]، [الزمر: ٤٩]، [غافر: ٥٧]، [الدخان: ٣٩]، [الجاثية: ٢٦]، [الطور: ٤٧]، [المنافقون: ٨].

(١٠٩) وهذان الموضعان هما: [آل عمران: ٧٩]، [الروم: ٥٦].

(١١٠) الجنى الداني ص: ٦١٦.

(١١١) المفصل ص: ٣٩٨. الجنى الداني ص: ٦١٦.

(١١٢) تفسير الماتريدي ١/ ٣٨٥-٣٨٦. تفسير السمرقندي ١/ ٢٨. الهداية ١/ ١٦٢. تفسير ابن عطية ١/ ٩٤. تفسير الخازن ١/ ٢٨. السراج المنير ١/ ٢٥. تفسير أبي السعود ١/ ٤٥. حاشية الشهاب على البيضاوي ١/ ٣٣٧. تفسير المنار ١/ ١٣٤.

(١١٣) تفسير الماتريدي ١/ ٣٨٥-٣٨٦.

(١١٤) نظم الدرر ١/ ١١٣. ويُنظر: الفواتح الإلهية ١/ ٢٢.

(١١٥) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٠٩. الدر المصون ١/ ١٤٠.

(١١٦) حاشية الشهاب على البيضاوي ١/ ٣٣٧.

(١١٧) تفسير الطبري ١١/ ٣٤٣. تفسير الماتريدي ٤/ ٧٨. الهداية ٣/ ٢٠١٢. تفسير الماوردي ٢/ ١١٠. تفسير ابن عطية ٢/ ٢٨٩. زاد المسير ٢/ ٢٦. تفسير القرطبي ٦/ ٤١٩. تفسير البيضاوي ٢/ ١٦٠. السراج المنير ١/ ٤١٨. تفسير أبي السعود ٣/ ١٣٠.

(١١٨) نظم الدرر ٧/ ١٠٤.

(١١٩) تفسير أبي السعود ٣/ ١٣٠. تفسير الآلوسي ٤/ ١٣٥.

(١٢٠) البحر المحيط ٤/ ٤٩٩- ٥٠٠.

(١٢١) تفسير الزمخشري ٢/ ٢١. تفسير الشوكاني ٢/ ١٣٠.

(١٢٢) ينظر على سبيل المثال: الهداية ٤/ ٢٣٦٠. الوسيط للواحدي ٢/ ٣٦٦. الدر المصون ٥/ ٣١٧. السراج المنير ١/ ٤٧٤. تفسير أبي السعود ٣/ ٢٢٧. تفسير الآلوسي ٤/ ٣٥٧.

(١٢٣) ينظر على سبيل المثال: تفسير ابن عطية ٢/ ٣٩٩. زاد المسير ٢/ ١١٨. تفسير الرازي ١٤/ ٢٣٩. تفسير القرطبي ٧/ ٢٠٥. البحر المحيط ٥/ ٥٠.

(١٢٤) نظم الدرر ٧/ ٣٩٨.

(١٢٥) شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٠.

(١٢٦) التحرير والتنوير ٨/ ١٢٣.

(١٢٧) تفسير الطبري ١٧/ ٢٠٨، ١٨/ ٤١٣. الوسيط للواحدي ٣/ ٢٣١. زاد المسير ٢/ ٥٦١. تفسير النسفي ٢/ ٣٩٥. تفسير الإيجي ٣/ ٧. تفسير أبي السعود ٦/ ٥٧. تفسير الشوكاني ٣/ ٤٧١. تفسير الآلوسي ٩/ ١٣.

(١٢٨) الفواتح الإلهية ١/ ٤٢٧.

(١٢٩) تفسير السعدي ص: ٤٤١.

(١٣٠) زهرة التفاسير ٨/ ٤١٨٣.

(١٣١) نظم الدرر ١٢/ ٣٩٠.

(١٣٢) الدر المصون ٨/ ١٣٥.

(١٣٣) ينظر: الدر المصون ٨/ ١٣٥.

(١٣٤) التحرير والتنوير ١٤/ ١٦١.

(١٣٥) تفسير الزمخشري ٢/ ١٨٢. البحر المحيط ٥/ ٢٣٣. تفسير أبي السعود ٣/ ٢٩٧. تفسير الرازي ١٥/ ٤١٨. تفسير البيضاوي ٣/ ٤٣. السراج المنير ١/ ٥٤١.

(١٣٦) تفسير الزمخشري ٤/ ٥٩٥. تفسير ابن عطية ٢/ ٤٨٢. تفسير البيضاوي ٥/ ٢٣٧. غاية الأماني ص: ٢١٥. تفسير الشوكاني ٥/ ٣٢٩. تفسير الآلوسي ٥/ ١١٨.

(١٣٧) نظم الدرر ٢٠/ ٣٢٧. وينظر: السراج المنير ٤/ ٣٦٤.

(١٣٨) التحرير والتنوير ٩/ ١٩١.

(١٣٩) تفسير الطبري ١٤/ ٤٢٤. الهداية ٤/ ٣١٠٠. تفسير البيضاوي ٣/ ٩٤. تفسير المراغي ١٠/ ١٨٤.

(١٤٠) البحر المحيط ٥/ ٤٨٩. تفسير الخازن ٢/ ٣٩٦. السراج المنير ١/ ٦٤٢. تفسير القاسمي ٥/ ٤٧٩.

(١٤١) تفسير السمرقندي ٢/ ٨٢. الوسيط للواحدي ٣/ ٤٣٩. تفسير القرطبي ١٤/ ٤٩.

(١٤٢) نظم الدرر ٨/ ٥٧٥.

(١٤٣) تفسير الطبري ١٤/ ١٣٨. تفسير الماتريدي ٥/ ٣٠٤. تفسير الماوردي ٢/ ٣٤١. الوجيز للواحدي ص: ٤٥٤. تفسير الزمخشري ٢/ ٢٤٩. تفسير البيضاوي ٣/ ٧٢. تفسير أبي السعود ٤/ ٤٤. تفسير المنار ١٠/ ١٦٢. التحرير والتنوير ١٠/ ١٢٠.

(١٤٤) نظم الدرر ٨/ ٣٨٣. السراج المنير ١/ ٥٩١. تفسير الشوكاني ٢/ ٣٨٦.

(١٤٥) تفسير أبي السعود ٤/ ٤٤. تفسير الآلوسي ٥/ ٢٤٨.

(١٤٦) نظم الدرر ٨/ ٣٨٣. السراج المنير ١/ ٥٩١.

(١٤٧) وهذه المواضع هي: [البقرة: ١١٣، ١١٨]، [النحل: ٥٦]، [الزمر: ٩].

(١٤٨) وهذه المواضع هي: [يونس: ١٨]، [الرعد: ٣٣]، [الملك: ١٤]، [العاديات: ٩].

(١٤٩) ينظر على سبيل المثال: تفسير البيضاوي ١/ ١٠٣. تفسير النسفي ١/ ١٢١. تفسير الثعالبي ١/ ٣٠٥. نظم الدرر ٢/ ١٣٤. تفسير الشوكاني ١/ ١٥٢.

(١٥٠) الفواتح الإلهية ١/ ٤٨.

(١٥١) تفسير الطبري ٢١/ ٢٦٨. الهداية ١٠/ ٦٣٠٨. زاد المسير ٤/ ١٠.

(١٥٢) الوسيط للواحدي ٣/ ٥٧٤.

(١٥٣) تفسير أبي السعود ٧/ ٢٤٥. تفسير ابن عجيبة ٥/ ٥٧. تفسير السعدي ص: ٧٢٠.

(١٥٤) تفسير الرازي ٢٦/ ٤٢٩.

(١٥٥) تفسير الشوكاني ٤/ ٥٢٠.

(١٥٦) ينظر: دلائل الإعجاز ١/ ١٥٤.

(١٥٧) التحرير والتنوير ٢٣/ ٣٤٨.

(١٥٨) تفسير الآلوسي ١٢/ ٢٣٧.

(١٥٩) التفسير القرآني للقرآن ١٢/ ١١٢٧- ١١٢٨.

قائمة المراجع

١- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٢- إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس وأحمد محمد حميدان وإسماعيل محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٣- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش (ت ١٤٠٣هـ)، دار اليمامة/ دمشق - دار ابن كثير/ بيروت، ط٤، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٤- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، بدون تاريخ.

٦- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٧- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن عجيبة (ت ١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، حسن عباس زكي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٨- البلاغة العربية، عبد الرحمن حسن حَبَنَّكَة الميداني (ت ١٤٢٥هـ)، دار القلم/ دمشق- الدار الشامية/ بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٩- البيان في عد آي القرآن، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٠- تفسير ابن جزي (التسهيل لعلوم التنْزيل)، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١١- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٢- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٣- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أَبُو السُّعُودِ محمد بن محمد العمادي (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

١٤- تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، شهاب الدين محمود بن عبدالله البغدادي الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٥- تفسير الإيجي (جامع البيان في تفسير القرآن)، محمد بن عبد الرحمن الإِيجي الشافعيّ (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

١٦- تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٧- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٨- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٩- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٢٠- تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، علاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥.

٢١- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م.

٢٢- تفسير الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، مجموعة رسائل علمية بجامعة طنطا وجامعة أم القرى، ١٤٢٠ - ١٤٢٤هـ.

٢٣- تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٤- تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

٢٥- تفسير السمرقندي (بحر العلوم)، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، تحقيق علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٢٦- تفسير السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢٧- تفسير الشوكاني (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير)، محمَّد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير/ دمشق - دار الكلم الطيب/ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٢٨- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، حققه: محمود محمد شاكر، خرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٩- التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد ١٣٩٠هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

٣٠- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٣١- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٣٢- تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٣٣- تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط١، ١٣٦٥هـ- ١٩٤٦م.

٣٤- التفسير المظهري، محمد ثناء الله المظهري (ت ١٢٢٥هـ)، تحقيق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية، باكستان، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٣٥- تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم)، محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٣٦- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٧- تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، ضبط وإخراج: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٣٨- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد/ دمشق - مؤسسة الإيمان/ بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٣٩- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٤٠- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي)، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

٤١- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، بدون تاريخ.

٤٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. بدون تاريخ.

٤٣- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني/ القاهرة - دار المدني / جدة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٤- روح البيان، إسماعيل حقي الإستانبولي (ت ١١٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

٤٥- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٤٦- زهرة التفاسير، محمد بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي، بيروت، بدون تاريخ.

٤٧- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة، ١٢٨٥هـ- ١٨٦٨م.

٤٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٤٩- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٠- علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، أحمد مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٥١- غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني، أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣هـ)، تحقيق: محمد مصطفي كوكصو رسالة دكتوراة بجامعة صاقريا كلية العلوم الاجتماعية، تركيا، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٥٢- فتح البيان في مقاصد القرآن، محمد صديق خان القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٥٣- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، مجموعة رسائل علمية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣- ١٤١٦هـ.

٥٤- الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، نعمة الله بن محمود النخجواني (ت ٩٢٠هـ)، دار ركابي للنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٥٥- الكتاب، عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٥٦- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٥٧- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بدون تاريخ.

٥٨- المصباح في شرح المفتاح، علي بن محمد الجرجاني (ت ٧٤٠هـ)، رسالة دكتوراة، جامعة مرمرة، تركيا، بدون تاريخ.

٥٩- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٦٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦١- مفتاح العلوم، يوسف بن محمد السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦٢- المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٦٣- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، دار عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

٦٤- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

٦٥- النكت في إعجاز القرآن، عليّ بن عيسى الرماني (ت ٣٨٦هـ). مطبوع ضمن: (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، د ت.

٦٦- الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٦٧- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم / دمشق - الدار الشامية/ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٦٨- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.